

محضر الجلسة رقم 890

التاريخ: الأربعاء 10 شعبان 1434 (19 يونيو 2013)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وتسعة دقائق ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: تقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع الغطاء الغابوي وإعداد التراب الوطني.

- فريق التجمع الوطني للأحرار: 9 دقائق؛
 - الفريق الاشتراكي: 8 دقائق؛
 - الفريق الدستوري: 7 دقائق؛
 - فريق التحالف الاشتراكي: 7 دقائق؛
 - الفريق الفيدرالي: 7 دقائق؛
 - مجموعة الاتحاد المغربي للشغل: 3 دقائق؛
 - مجموعة الاتحاد الوطني للشغل: دقيقتان؛
 - وأخيرا مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية: دقيقتان.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. قبل الشروع في طرح الأسئلة، أريد فقط أن أذكر أننا انتقلنا من حصة إجمالية فيها 3 ساعات و10 دقائق إلى ساعتين و21 دقيقة من بعد 7 جلسات، وأن الاستهلاك الزمني توزع ما بين 21% لرئيس الحكومة، الأغلبية 28%، المعارضة 46%، والمجموعات 5%. هذا الوقت الذي تم استهلاكه فعلا في السبع جلسات الماضية. شكرا. الكلمة لأول متدخل، فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الرحيم واعمر:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس المحترم، باسم فرق المعارضة، المكونة من فريق الأصالة والمعاصرة، فريق التجمع الوطني للأحرار، الفريق الاشتراكي، الفريق الدستوري، الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، أنشرف بتقديم السؤال المتعلق بجلسة الأسئلة الشهرية في موضوع "الغطاء الغابوي وإعداد التراب الوطني".

السيد رئيس الحكومة المحترم،

علاقة بالتزاماتكم المعبر عنها في برنامجكم الحكومي، والمتعلقة بموضوع هاته الجلسة، نطرح عليكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، مجموعة من الأسئلة الدقيقة والمحددة حول حصيلة ما تم تحقيقه وإنجازه في هذا المجال بعد انصرام أكثر من سنة ونصف من عمر هذه الحكومة.

وهل يمكنكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن تكشفوا لنا وللرأي العام الوطني مضمون سياستكم العمومية في هذا المجال وتوقعاتكم حول زمنية الإنجاز لهاته السياسة العمومية، سواء على المستوى القريب أو المتوسط أو

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "الغطاء الغابوي وإعداد التراب الوطني".

وقبل الشروع في تناول الأسئلة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع السادة المستشارين المحترمين على التوقيت الزمني المخصص للفرق البرلمانية وللحكومة، وهو نفس التوقيت الذي اشتغلنا به في الجلسة السابقة في 8 ماي السابق.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

قبل الشروع في جلستنا هاته، أذكر السادة رؤساء الفرق والمجموعات بالتوقيت الإجمالي المخصص لهم في هذه الجلسة لطرح السؤال والتعقيب، وهو كالتالي:

- السيد رئيس الحكومة: 47 دقيقة؛

- فريق الأصالة والمعاصرة: 16 دقيقة؛

- الفريق الاستقلالي: 13 دقيقة؛

- الفريق الحركي: 9 دقائق؛

- تدهور الغطاء الغابوي في ظل غياب سياسة محكمة لإعادة التشجير ومقاومة التغيرات المناخية، واستيعاب التوسع العمراني والتطور الحضاري. واعتبارا للطابع الإستراتيجي للمجال الغابوي في سن سياسة واضحة المعالم لإعداد التراب الوطني وتنظيم المجال الجغرافي وبناء التوازن المجالي والجهوي والاجتماعي، عمد المغرب منذ حكومة التناوب على إعداد مخطط وطني لإعداد التراب الوطني وفق منظور جهوي. وبناء على هذه المعطيات، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، على ما يلي:

أولا، ما هي إستراتيجية الحكومة في تدبير المجال الغابوي، بما يحمي هذا القطاع الحيوي مع ضمان مصالح ذوي الحقوق؟
ثانيا، ما هو تقييم الحكومة لمخطط إعداد التراب الوطني المشار إليه؟ وما هي التدابير التي تتخذها الحكومة لتفعيل سياسة ترابية هادفة، مبنية على التوازن والتنمية المستدامة وترسيخ مغرب الجهات في ظل وحدة الوطن والتراب؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد أحمد بنطلحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

أخواني، إخواني المستشارين،

لا يختلف اثنان على أن الثروة الغابوية ملك عالمي مشترك وجب الحفاظ عليه، والبحث بكل السبل على استصلاحه وإعادة تشجير المناطق التي تم استنزافها بشكل كبير وخطير في نفس الوقت.

وإذا كان المغرب، وكباقي الدول، انخرط في سياسة المحافظة على البيئة كتراث عالمي مشترك بشكل عام وحماية الغابة والأماكن الطبيعية من التلوث والاستنزاف حفاظا على سلامة وحاجيات الأجيال الحالية، وكذا احتراماً لمتطلبات وحاجيات الأجيال القادمة في إطار البحث عن تنمية مستدامة تراعي كل هذه الشروط وتبحث بكل الوسائل للحد من هذا الاستنزاف غير المعقول للمساحات الغابوية، وإعادة تشجير ما تم إتلافه، سواء جراء أسباب طبيعية أو على أيدي مافيا الغابات التي تأتي على الأخضر واليابس، ولا تهتم بالتبعات الايكولوجية لمثل ذلك الممارسات سواء على الطبيعة أو على البشر.

إن الثروة الغابوية هي ثروة كل المغاربة ومسؤولية الحكومة كبيرة في الحفاظ عليها، ونعلم جيدا أن الحكومة وحدها لا يمكن أن تفعل شيئا بدون

البعيد؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وهل تتوفر حكومتكم على مفاتيح تديرية من شأنها تأهيل هذا القطاع حتى يقوم بوظائفه التنموية والبيئية؟

نريد منكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، معرفة حجم الإمكانيات المرصودة، وكيف سيتم توزيعها.

هل تتوفر الحكومة على رؤية واضحة، تتوخى إشراك مختلف المتدخلين، خاصة الجماعات الترابية والمجتمع المدني، لمواجهة مختلف التحديات المرتبطة بهذا القطاع المهم وشديد الحساسية؟

ما هو دور مخططات إعداد التراب الوطني عموما، ومخططات التعمير بشكل خاص في حماية المجال الغابوي؟

ما هي التدابير القانونية التي اتخذتها الحكومة لوضع حد للنهب والاستغلال العشوائي وغير المقنن والجائر، وتوفير إطار قانوني لحماية هذا التنوع الطبيعي؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وأخيرا، ما موقع البيئة وتحدياتها كعيار للتنمية في إستراتيجية الحكومة؟ هذه، السيد رئيس الحكومة المحترم، جملة من الأسئلة، كما تلاحظون، نرجو أن تقدموا لنا أجوبة صريحة وواضحة ومباشرة حول كل ما تقدمنا به. وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار المحترم عن فرق المعارضة.

الكلمة الآن لمتدخل عن فرق الأغلبية.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني، أخواني المستشارين المحترمين،

لي الشرف أن أتقدم بسؤالي هذا باسم الأغلبية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعتبر المجال الغابوي مكونا أساسيا ضمن مكونات توازن التراب الوطني، كما تعتبر المناطق الجبلية والغابوية خزانا طبيعيا وبشريا ببلادنا، لكن هذا المجال يعيش عدة مشاكل، منها:

- تقادم الترسنة القانونية المنظمة للقطاع؛

- إشكالية التحديد الغابوي وانعكاسها على استقرار التجمعات البشرية

المعنية، والمقدرة بثلاث الساكنة المغربية؛

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاة.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه لأعضاء مجلسكم الموقر بالشكر على طرحهم لهذا السؤال الهام حول الغطاء الغابوي وإعداد التراب الوطني.

وكما لا يخفى عليكم، يغطي المجال الغابوي والشبه الغابوي نحو 9 ملايين هكتار، ويتوزع هذا الغطاء بشكل غير متوازن بين مختلف جهات المملكة نتيجة التباين في المناخ والتضاريس.

وتتميز الثروة الغابوية بالمغرب بالقدرة على تأقلمها مع الظروف المناخية المتوسطة، وتنوع أنظمتها الإيكولوجية، وتعدد أصنافها الإحيائية، إذ يحتوي على أهم ثروة غابوية للأرز، زيادة على مواقع إيكولوجية مصنفة ذات أهمية وطنية ودولية كغابة الأركان، وبذلك فهي تعتبر تراثا طبيعيا وثقافيا واقتصاديا ثمينا.

واعتبارا لما للغابة من دور حيوي في الحفاظ على الأنظمة الإحيائية، ومن تأثير على التنمية الاقتصادية المستدامة، فإن التصميم الوطني لإعداد التراب صنف الجبال والغابات والسهوب ضمن المجالات الحساسة، التي تستدعي عناية خاصة لحمايتها من التدهور والانقراض، كما أكد على ضرورة وضع إستراتيجية وطنية لإعداد وتنمية التراث الغابوي، تقوم على مقارنة تراعي التوازن بين المحافظة على الموارد الطبيعية وضرورة استغلالها لفائدة التنمية.

وللاحاطة بمختلف تساؤلات السادة المستشارين المحترمين، سأستعرض فيما يلي مكانة المجال الغابوي ضمن سياسة إعداد التراب قبل التطرق إلى إشكالية الحفاظ على الغطاء الغابوي وتميمته.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعرف إعداد التراب كمجموع الإجراءات الرامية إلى توزيع أنجع للسكان وللأنشطة الاقتصادية وللبنيات التحتية على مستوى التراب الوطني، انطلاقا من خصوصيات كل مجال على حدة لتحقيق التنمية المستدامة للجميع وفق حكمة جيدة مبنية على مقارنة مجالية مضبوطة، باش ما يكونش في المستقبل الوطن ديالنا عبارة عن فوضى وعبارة عن عدم التوازن، والمجال لا يستعمل بطريقة تأتي بتنمية مجدية ونافعة للسكان، باش نعرفو من الأول فين غنديرو الطرقات، فين غنديرو السكن، فين غنعملو... الغابة أشنو غنحافظو عليها منها، أشنو غادي نقدرو نمسو منها... إلخ.

وكما تعلمون، فقد مكن الحوار الوطني المنعقد خلال سنة 2000، وبشكل توافقي، من بلورة وثائق تخطيطية استشرافية مهمة من الناحية الإستراتيجية، كالميثاق والتصميم الوطنيين لإعداد التراب، غير أن هذا

انخراط باقي مكونات المجتمع والمؤسسات التي يجب أن تساهم إلى جانب الهيئات الرسمية: المندوبية السامية للمياه والغابات، الجماعات المحلية، وزارة الفلاحة، الصحة، السكنى والتعمير، وزارة التجهيز والنقل، جمعيات المجتمع المدني، كل هذه المكونات مطالبة بتنسيق جهودها من أجل وضع ميثاق وطني ملزم للجميع، من أجل حماية الثروة الغابوية الوطنية من كل الممارسات التي من شأنها الإضرار بها، والبحث عن إعادة تشجير المناطق المتضررة، والضرب بيد من حديد على كل من سولت له نفسه الاستغلال غير المشروع لهذه الثروة الوطنية، وإتلافها عن طريق الحرائق المتعمدة والناجمة عن الإهمال واللامبالاة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نود أن نعرف منكم إستراتيجية الحكومة في الحفاظ على الثروة الغابوية الوطنية كوروث وطني طبيعي مشترك لجميع المغاربة في إطار ما هو معمول به من قوانين سواء وطنية أو دولية، متسائلين عن الإجراءات الاستباقية لتفادي العديد من الكوارث التي تذهب بالآلاف الهكتارات من الغابات على الصعيد الوطني كل سنة، والحفاظ على الملك الغابوي وتميمته.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يخفى عليكم الأهمية التي تحظى بها الغابة في الحفاظ على التوازنات البيئية. وأمام استمرار استنزاف الخزون الوطني، تدق عدد من الجهات الوطنية والرسمية ناقوس الخطر حول التهديدات الحالية والمحتملة على الاقتصاد الوطني وعلى النظام البيئي عموما، مما يستدعي ضرورة التدخل العاجل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وكذا فضح المفسدين في هذا المجال.

لنا، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، حول سياسة حكومتكم في مجال الحفاظ على الثروة الغابوية من جهة وإعداد التراب الوطني بصفة عامة من جهة أخرى.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة محور الجلسة

حول الغطاء الغابوي وإعداد التراب الوطني.

« إدماج البعد البيئي في البرامج القطاعية ودراسة مدى تأثيرها على المنظومة الغابوية؛

« إعادة النظر في الإطار القانوني لتدبير الموروث الغابوي؛

« والتوفيق بين أهداف السياسة العمومية ومصالح السكان المحليين؛

« وإدماج جانب التكوين وكذا التحسيس والتأطير في إستراتيجية حماية الموارد الغابوية.

- أما على المستوى الجهوي:

فإن التصاميم الجهوية لإعداد التراب تنطرق بتفصيل لإشكالية الغطاء الغابوي، بكل ما يرتبط به من مكونات بيئية واقتصادية واجتماعية، كما تم إعداد دراسات موضوعاتية، تتناول بعض الإشكاليات المحلية وتقترب بدائل تنمية. وفي هذا الإطار، تندرج مثلا إستراتيجية تهيئة وتمية الأطلس المتوسط وإستراتيجية تنمية وحماية الواحات وغيرها.

السيد الرئيس،

كما جاء في بعض أسئلة السادة النواب (المستشارين)، فإن الغطاء الغابوي يواجه عدة إكراهات وتحديات، أصبحت تهدد اختلال التوازنات الإيكولوجية نتيجة تزامن عدة عوامل، أهمها تزايد الطلب على تعبئة العقارات لمواكبة الحاجات التنموية، وارتفاع المضاربات العقارية، والتوسع العمراني الناتج عن التزايد الديموغرافي والاستغلال المفرط للغطاء الغابوي والاعتداء على الملك الغابوي والتصحّر والجفاف والتأخر في مباشرة الدراسات التقنية الطبوغرافية، وغيرها من العوامل.

وللتعامل مع مختلف هذه التحديات وجعل الغابة في خدمة التنمية المستدامة، فقد تم اعتماد مجموعة من أدوات التخطيط المبنية على دراسات علمية وميدانية معمقة، ومنها على الخصوص المخطط المديرى للتشجير والمخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية والمخطط المديرى للمناطق المحمية وبرنامج العمل الوطني لمحاربة التصحر والمخطط المديرى للوقاية ومكافحة حرائق الغابات. وتشكل هذه الأدوات أرضية أساسية لإعداد برامج العمل وبلورة المشاريع وفق منهجية اندماجية وتشاركية منبثقة من الميدان.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد مكن تفعيل المخططات والبرامج المتعلقة بالقطاع من الحصول على نتائج مهمة، سيتم تعزيزها من خلال تنفيذ برنامج العمل 2012-2016 على المستويات التالية:

- أولا، تهيئة الترسنة القانونية للمنظومة الغابوية، حيث تم إعداد مشروع قانون بتغيير وتتميم ظهير 10 أكتوبر 1917، المتعلق بالمحافظة على الغابات واستغلالها، وهو الآن قيد التدقيق لدى الأمانة العامة للحكومة؛

- تأمين الوضعية العقارية للملك الغابوي عبر تحفيظ ما يفوق 7 مليون هكتار، بما في ذلك المساحات المحددة إداريا والمصادق على تحديدها إلى

الموضوع عرف بعض الفتور خلال السنوات الأخيرة.

وإيماننا منا بأهمية إعداد التراب الوطني على مستوى صياغة العديد من الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، فإن الحكومة تعمل على إعطاء دفعة قوية لهذا الموضوع عن طريق تفعيل الأجهزة التشاورية المعنية لخلق دينامية تفاعلية بين المتدخلين في الشأن المحلي. إذن هاذ الشئ غادي يعاود ينطلق إن شاء الله الرحمن الرحيم.

وفي هذا الإطار، وبغية تفعيل دور المجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني، فإن الحكومة بصدد الإعداد لعقد الدورة الثانية للمجلس في غضون الدخول السياسي المقبل، لتدارس عدة قضايا ذات راهنية بالنسبة لتنمية مجالنا الوطني، علما أن هاذ المجلس انعقد للمرة الأولى والأخيرة سنة 2004، مثل هذه المجالس من الطبيعي أن تنعقد كل سنة، ولكن في بعض الأحيان يقع التأخير، فنحن سنحاول أن نحافظ على وتيرة معقولة، إن لم تكن كل سنة على الأقل كل سنتين.

وتمهيدا لأشغال هذه الدورة، وللوقوف على الخطوات التي تم قطعها بعد إتمام التصاميم الجهوية لبعض جهات المملكة، سنعقد في الأسابيع المقبلة الاجتماع الخامس للجنة الوزارية الدائمة لإعداد التراب الوطني.

أما على المستوى التشريعي، فقد تم إعداد مشروع قانون إعداد التراب، يهدف إلى تأطير وثائق التخطيط المحلي والأجهزة التي ستعتمد عليها سياسة إعداد التراب الوطني لتصريف توجهاتها وطنيا ومحليا، لجعل مختلف جهات المملكة أحواضا لجلب الاستثمارات وإحداث فرص للشغل، تمكن من تثبيت الشباب بعد التكوين في مجالاتهم الترابية الأصلية.

وكما لا يخفى عليكم، فإن التنصيص على التصاميم الجهوية لإعداد التراب الوطني في الدستور الجديد يشكل نقلة نوعية في سبيل الرقي بإعداد التراب كأداة لضمان التنسيق بين مختلف السياسات العمومية وترسيخ الحكامة الجيدة.

وفي هذا الاتجاه، لابد من الإشارة إلى أنه تم الانتهاء لحد الآن من إنجاز أربعة تصاميم جهوية لإعداد التراب، فيما تسعة تصاميم هي قيد الإنجاز، وستبرمج تصاميم الجهات الثلاث المتبقية في غضون سنة 2014، كما سنقوم بإنجاز تقييم مرحلي للتصميم الوطني لإعداد التراب الوطني واتخاذ الإجراءات اللازمة على ضوء خلاصات هذا التقييم.

السيد الرئيس،

كما أشرت إلى ذلك في مقدمة مداخلتى هذه، فإن المجال الغابوي يتمركز في صلب سياسة إعداد التراب الوطني، إن على المستوى الوطني أو الجهوي أو من خلال بعض التدابير الخاصة:

- فعلى المستوى الوطني:

يضع الميثاق الوطني لإعداد التراب ضمن أهدافه المحافظة على الغابة وتميئها، من خلال مجموعة من الدعام الأساسية، ومن بينها:

آخر. وقد مكنت هذه المنهجية من خلق 132 جمعية رعوية إلى حد الآن، تضم 14 ألف منخرط.

ويهدف البرنامج المسطر للفترة ديال 2012-2016 إلى حماية 150 ألف هكتار من المساحات الغابوية من الرعي، ستستفيد منها 200 جمعية رعوية.

تتمين المنتجات الغابوية، حيث تم إنجاز ما يزيد عن 120 مشروعا تعاقديا مع 109 تعاونية و14 مجموعة ذات النفع الاقتصادي، تضم 7600 منخرط، مكنت من خلق ما يناهز مليوني يوم عمل أو ما يعادل 2000 درهم في الشهر لكل مستفيد.

وستواصل هذه الجهود للوصول إلى 200 تعاونية غابوية في أفق 2016.

تدبير الطلب على حطب التدفئة: تفوق الكميات المستخرجة من الغابات لتلبية الحاجيات الطاقية 3 إلى 4 أضعاف القدرة الإنتاجية للغابات، هذا يعتبر خطر حقيقي. ولتقليل الضغط المتزايد على الغابة، فإن الإستراتيجية المتبعة تركز على التشجيع على استعمال أفرنة ذات نجاعة طاقية، وتكثيف الإنتاج، وتشجيع السكان على غرس أشجار سريعة النمو بمدعم بالأغراس، وتقديم الإعانات في إطار صندوق التنمية الفلاحية والصندوق الوطني الغابوي، وتشجيع استعمال طاقات بديلة لحطب الوقود خاصة بالمؤسسات العمومية، حتى شي برنامج ما يمكن لو ينجح إذا ما تجاوباتش الساكنة، الساكنة خصها تفهم الدولة آش كندير وتتجاوب معها وتعاون معها، وإذا وقع هذا راه نبحنا إن شاء الله الرحمن الرحيم.

دعم المبادرات التشاركية لتهيئة فضاءات غابوية لفائدة الساكنة الحضرية، وقد صنفت في هذا الإطار 162 ألف هكتار كغابات حضرية ومحيطية بالحواضر.

وختاماً، لا بد من التأكيد مرة أخرى على أن تنمية المجال الغابوي في إطار السياسة العامة لإعداد التراب الوطني تواجه إكراهات بنيوية، تتدخل فيها العوامل الطبيعية المتعلقة أساساً بقساوة المناخ وطول وفترات الجفاف، والعوامل البشرية المرتبطة بالاستغلال المفرط للموارد، خصوصاً عبر الرعي والتعشيد والقطع الجائر، بالإضافة إلى إشكالية التقائية السياسات القطاعية لتدبير المجال.

وعليه، فإن التدبير الحالي للنظم البيئية الغابوية يأخذ بعين الاعتبار منح العوامل الكبرى التي تؤثر على دينامية هذه النظم، ويطمح إلى ترسيخ وتعزيز مختلف أوجه الحكامة الجيدة، التي تم اعتمادها في هذا القطاع ودعم نجاعة المحافظة والتدبير المستدام للغابات وتنمية المناطق المجاورة لها. والله ولي التوفيق. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة المحترم.

حد الآن، والتي تبلغ 3,7 مليون هكتار، هاذي خلصنا منها؛

- الحفاظ على المجالات الغابوية وتوسيعها، حيث يهدف البرنامج المعتمد إلى تشجير مساحة 250 ألف هكتار في أفق 2016، مع التركيز على الأصناف الطبيعية المحلية المتأقلمة مع الإكراهات المناخية.

وعموماً، فإن آخر معطيات المنظمة العالمية للتغذية والزراعة تفيد أن المساحة الإجمالية للغابات عرفت خلال العشرية الأخيرة 2000-2010 تزايداً بنسبة 0,2% في السنة، في حين سجلت خلال الفترة 1990-2000 تقلصاً بنسبة 0,1% في السنة، رغم أن هاذ 0,2% قد لا يعتبر كثيراً، ولكنه تحول في ظاهرة تناقص الغابات، كنا نكتفصو كل عام 0,1%، دابا كل عام، الحمد لله، كزيدو 0,2%، وما زال خصنا نبدلو مجهود.

مكافحة التعرية المائية: إن التهيئة المندمجة للأحواض المائية تعتبر رهانا استراتيجيا للتدبير المستدام للمياه والتربة والحفاظة على المنشآت الهيدرولوجية والتجمعات السكنية والبنية التحتية، والحد من اختلالات توازن النظم البيئية. ووفق نتائج تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الأحواض المائية الذي يهدف إلى معالجة 1,5 مليون هكتار ضمن 22 حوضاً ذا أولوية، فقد تمت حماية التربة على 650 ألف هكتار في 18 حوضاً مائياً، هذا مفهوم، الجميع يعرفه، أننا نحاول أن نغرس بعض الأشجار حتى نحول دون تسرب الأتربة إلى الأحواض المائية، فيها فوائد شتى.

مكافحة زحف الرمال، حيث سيتواصل تثبيت الكنبان الرملية لحماية المنشآت الطرقية والواحات والتجمعات السكنية خلال فترة 2012-2016 بوتيرة 450 هكتار في السنة، مما سيمكن من حماية 24 تجمعاً سكانياً وحوالي 5200 هكتار من الأراضي الزراعية، بما في ذلك 1200 هكتار من واحات النخيل و100 كيلومتر من الطرق و18 كيلومتر من قنوات الري.

الحفاظة على التنوع البيولوجي: لقد مكن المخطط المديرى للمناطق المحمية من تحديد شبكة وطنية مكونة من 154 موقعا ذا أهمية بيولوجية وإيكولوجية، تغطي مساحة تناهز 2,5 مليون هكتار. ويرتكز برنامج العمل 2012-2016 على تنفيذ 25 مخططاً لتهيئة وتدبير هذه المناطق وتدبير الوحيش عبر تنظيم القنص وإعادة توطين الحيوانات البرية المنقرضة أو المهددة بالانقراض في الوسط الطبيعي.

مخاربة الحرائق والوقاية منها، حيث تم تقليص المساحة المتضررة سنوياً من 14 هكتار لكل حريق خلال فترة 1960-2000 إلى 5 هكتارات حالياً لكل حريق، في حين أن هذا المعدل لا يقل عن 15 هكتاراً في كل حريق بدول البحر الأبيض المتوسط.

تنظيم ذوي حقوق الانتفاع في إطار جمعيات وتعاونيات وإشراكهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتمثيها (وأعلم أن هذا مصدر لكثير من الخلافات والزاعات)، وذلك عبر تنظيم الرعي واعتماد آلية تعويض حق الانتفاع عن المناطق المحظورة عن الرعي، مقابل ذاك الرعي كياخذوا شيء

الأجيال الحالية والأجيال المقبلة فيما يتعلق بحقهم الطبيعي والمكفول بالتشريع الوطني والدولي في بيئة سليمة.

لا نحتاج إلى مجهود كبير، كما قلتم، السيد رئيس الحكومة، لإثبات حجم التزيف والاستنزاف الذي يتعرض له الغطاء الغابوي والتهديد الحقيقي اللي كيغرفو بسبب العوامل التي أشرتم إليها في جوابكم، وعدد من التقارير، لا الوطنية ولا الدولية، كنكلم بأن هناك شيء ما يستوجب منا مضاعفة الجهود لوقف هذا التزيف صونا لحقوق الأجيال الحالية في بيئة سليمة وصونا للأجيال القادمة، يكفي أن نذكر على سبيل المثال بالتقارير الصادرة عن الهيئات الدولية المختصة اللي بينت بأن هناك مساحات شاسعة من المجال الغابوي يتم تدميرها ببلادنا، 31 ألف هكتار سنويا اللي كندمر، رغم الجهود المحمودة اللي قامت بها بلادنا، ولكن لم نتمكن إلى من تعويض 30% من الأضرار التي تلحق بالمجال الغابوي.

كما يتعرض النظام البيئي الغابوي لضغوط متعددة للأسباب التي أشرتم إليها، ولكن نسجل بأن الحكومة لم تحقق حتى الآن ما وعدت به بشأن تحقيق معدل تشجير سنوي في حدود 50 ألف هكتار، في حين أن المحدودية ديال الوسائل والإمكانات تمكن فقط من زرع 37 ألف هكتار من الغابات الجديدة سنويا، بالمقابل يفقد الغطاء الغابوي ببلادنا حوالي 30 ألف هكتار سنويا، وهادي تصريحات ديال المندوب السامي، وكين مجهودات كبيرة أشرتم إليها بذلك، ولكن نعتقد بأنها مازال ما وصلاتش لذلك الحد ديال المعقول اللي كيمكن لنا نطمئن على أننا ماضون في الاتجاه الصحيح بالإمكانات اللي وضعناها حتى الآن.

إذن هذه المواضيع ما غنتكلموش عليها، ابغينا نجيو لصلب الموضوع، السيد رئيس الحكومة، إلى اسمحتو، وهو الموضوع ديال هذه الجلسة التي نسائل فيها الحكومة عن التصور ديالها، عن السياسة ديالها، عن الخطط ديالها، عن البرامج ديالها، ولكن أيضا عن حصيلة ما أنجزته في بحر سنة ونصف من تحمل المسؤولية، طبعا يجب التذكير بأن الحكومة في البرنامج الحكومي ديالها قدمت، وعدت بأشياء كثيرة، وقدمت التزامات العنوان العريض ديالها والبارز ديالها هو "التدبير المستدام للموارد الغابوية"، وكين التزام ديال تنمية المجال الغابوي، وهذا المحور بهم ساكنة تقدر بسبعة ملايين نسمة.

كين التزام ديال الحكومة ديال سقف 2011 لإنهاء معضلة ديال التحديد الغابوي وتحفيظ الملك الغابوي في أفق تحفيظ ما يفوق، كما أشرتم إلى ذلك في جوابكم، 7 مليون هكتار، بما في ذلك المساحات المحددة إداريا والمصادق على تحديدها، والتي تبلغ 3,7 مليون هكتار بتنسيق مع مختلف الفاعلين.

كين التزام كذلك ديال تخليف وتحديث أو تشجير حوالي 50 ألف هكتار في السنة، مع إعادة تأهيل المجال عبر إعطاء الأولوية للأصناف الطبيعية المحلية ودعم البحث الغابوي ومقاربة الجودة.

الكلمة الآن لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، الأستاذ بنشماش.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

أخواتي، إخواني السادة المستشارين المحترمين،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أمل أن أساهم بهذا التعقيب في إغناء النقاش حول هذا الموضوع المهم، هو موضوع كما لا يخفى علينا جميعا موضوع واسع، متشابك ومتعدد الجوانب، احنا في تقديرنا في فريق الأصالة والمعاصرة من بين مواضيع كثيرة مرتبطة بمحور هذه الجلسة، هناك على الأقل ثلاثة مواضيع لا تحتاج منا إلى جهد كبير لإقناع بعضنا البعض بصوابها.

الموضوع الأول وقد تحدثتم عنه، يتعلق بأهمية هذا الموضوع اللي كناقشوه اليوم، بل أقول الأهمية الحاسمة لهذا الموضوع، لأن الموضوع ديال الغطاء الغابوي في علاقته بإعداد التراب الوطني هو محور كل تنمية مستدامة، وأضيف إلى ذلك أن هذا الموضوع فيه الحقوق ديال الأجيال الحالية، ولكن أيضا فيه الحقوق ديال الأجيال القادمة التي من واجبنا أن نحميها وأن نصونها.

الموضوع الثاني اللي ما كيحتاجش مجهود منا باش نقتنعو به وهو المتعلق بالإطار القانوني، سواء الدولي أو الوطني، المتعلق بحقوق المواطنين في بيئة، هناك جيل جديد من الحقوق كئناطرها الاتفاقيات الدولية وكذلك الإطار القانوني الوطني، وهو ما يتعلق بحق المواطن في البيئة السليمة والمتوازنة، والحق كذلك في حماية التوازن البيئي والإيكولوجي.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللي بلادنا مصادقة عليه كنكلم على هاذ الحقوق، إعلان ستوكهولم وإعلان (Rio de Janeiro) اللي كيتكلموا على مفهوم الحق في البيئة السليمة واللي بلادنا مصادقة عليه، كذلك كنكلم على هذه الحقوق.

وثيقتنا الدستورية اللي هي أعظم مكسب ديمقراطي حققناه في هاذ المرحلة، كذلك كنكلم على الحقوق ديال المواطنين في بيئة سليمة، ولكن كنكلم على واجب الدولة وعلى واجب الحكومة لتعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في العيش في بيئة سليمة.

الموضوع الثالث، اللي ما كيتحتاجوش كذلك نديرو فيه مجهود كبير باش نقتنعو بعضياتنا به وهو الموضوع اللي تكلمتمو عليه، السيد رئيس الحكومة، وتكلموا عليه الإخوان في الأسئلة ديالهم، الموضوع اللي كيتعلق بالمخاطر والتحديات والإكراهات التي تواجه الغطاء الغابوي، وتواجه الحقوق ديال

الحكومة، مسؤولين يقولوا ولا ربما هناك ما يشير إلى أن هناك تزوير فيما يتعلق بهذه المراسيم، طيب من يزور؟ ولفائدة من يتم التزوير؟ ولماذا لم يتم فتح تحقيق إداري أو تحقيق قضائي؟

لا، اسمح لي، السيد الوزير، يحق لي أن أطرح هذا السؤال من فضلك، ولا بد لنا أن نكشف للرأي العام الوطني عن الأسباب الحقيقية، لأن هاذي سنة ونصف هاذ المراسيم كتنسى التوقيع، علما بأنه المشاكل كتزاد.

بل أضيف إلى ذلك، المندوبية السامية هاذي مدة سنة ونصف بعد ما استكملت كل الإجراءات المتعلقة بتعيين المفتش العام للمندوبية، مازال إلى يومنا هذا لم يتخذ السيد رئيس الحكومة قراره الذي يفترض أن يتخذ فيما يتعلق بتعيين المفتش، ولا بد لنا أن نتساءل واش هاذي هي الحكامة؟

واش هاذ الشي ما كيساهم في تعطيل الحكامة التي نشدها جميعا؟ ولا بد كذلك أن نطرح سؤال، لأننا كنا نلاحظ بأن هناك واحد النوع من الموقف يبدو أنه فيه واحد القدر من الالتباس ومن الغموض فيما يتعلق بعلاقة الحكومة بواحدة من أهم المؤسسات، اللي كتدخل في هاذ الموضوع ديال الغطاء الغابوي، ألا وهي المندوبية.

مازلنا نتذكر التصريحات اللي على درجة كبيرة من الخطورة، التي فيها اتهامات ضد المندوب السامي موجهة من طرف نواب حزبكم، السيد الرئيس المحترم، "تارة يوصف بكونه لم ينخرط بعد في مسلسل الإصلاح الذي أطلقه المغرب، تارة بأنه ينتمي إلى ما قبل 20 فبراير، ينتمي إلى ما قبل فاتح يوليوز 2011، يعني دستور 2011، وتارة أخرى هناك اتهامات مسؤولين لهاذ المسؤول بالتدليس والتحايل والعمل لخدمة أجنادات ولوبيات معينة". كتنطرح هاذ الأسئلة لأنه هناك ما يؤشر على واحد النوع من عدم الثقة...

انتهى الموضوع؟

السيد رئيس المجلس:

لا، باقي، باقي، باقي ثمانية (secondes).

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماس:

السيد رئيس الحكومة،

أريد أن أجيبيكم على تحدي رفعتوه في وجهي في الجلسة السابقة، لما تكلمت على الزيارة لإسطنبول، هذا هو برهاني أضعه بين يديكم حتى نخبر الرأي العام الوطني حقيقة ما يتداول في هذه الجلسة من اتهامات. وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

انتهى الوقت السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس المحترم، الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

سؤال: أين نحن من هذه الالتزامات؟

طبعاً لا يمكن إلا للجاحد أن ينكر أهمية وقيمة الجهود اللي تبذل، ولكن نحن نسأل الإنجازات، بمعنى الإنجازات على الأرض قياساً للالتزامات المعبر عنها في هاذ العمر، في هاذ التجربة ديال سنة ونصف، والتي نتحدث عنها. اسمحوا لي، السيد الرئيس الحكومة، أن أقول بكل صراحة بأنه لا توجد إنجازات بالمعنى الحقيقي لكلمة إنجازات في هاذ السنة ونصف. نعم كائين مجهود، احنا ما كنبخسوش، كنعوم به المندوبية وعدد من الشركاء الآخرين، ولكن الإنجازات بمعنى الإنجازات، بالمعنى الحقيقي للكلمة في هاذ السنة ونصف ما شفناهاش وما كنبسوهاش، وأعيانا البحث عن ما أنجز وما نتخذ من تدابير ومن إجراءات، ولم نعتز إلا على شيء ذي بال، بل لاحظنا بأن هناك استمرار التحديات واستمرار التزيف واستمرار الاختلالات واستمرار الاستنزاف.

لاحظنا بأن الحكومة في هاذ السنة ونصف لم تحقق ولو جزءاً معقولاً من الأهداف ومن الالتزامات اللي اقريت عليكم قبل قليل، والتي أخذتها من البرنامج الحكومي اللي صادق عليها البرلمان.

ثانياً، الحكومة لم تأخذ على محمل الجد التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات في التقرير الشهير اللي صدر سنة 2009، والتي تكلم فيه على عدد من المشاكل، كنا نتمنى على الأقل في هاذ السنة ونصف أن نجد في برامج الحكومة وفي سياسة الحكومة في هاذ الموضوع اللي كنا نقاشو، أن نجد صدى وترجمة لهذه التوصيات الواردة في التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات.

نجيو الآن للإشكال الثالث وهو إشكال مهم جداً، ولكن مؤرق في نفس الوقت، وهو الإشكال المتعلق بالتحديد الغابوي، يمكن لي نقولو، السيد رئيس الحكومة، بأن سنة ونصف هي سنة بيضاء، نعم سنة بيضاء فيما يتعلق بالتحديد الغابوي، ليس هناك إنجاز بالمعنى الحقيقي لإنجاز، بل على العكس من ذلك المندوبية السامية للمياه والغابات دارت مجهود وهيأت مشاريع مراسيم، وفي مكتبكم، السيد رئيس الحكومة، ما يفوق 50 مرسوم كينتظر التوقيع، منذ سنة ونصف ما يفوق 50 مرسوم ينتظر التوقيع، ولا توقيع حتى الآن، ويحق لنا أن نتساءل لماذا؟ واش هاذ المدة ديال سنة ونصف ما كفاياش باش توقعوا على هاذ المراسيم؟ وما هي دلالات هاذ عدم التوقيع؟ ولماذا بالضبط يجب أن نستهلك كل هذا التوقيت، علماً بأن الاستنزاف والتزيف يستمر وغادي بواحد الوتيرة، يمكن غادي نوصلو فيها لواحد الوقت إلى ابغينا نتداركو ما استنزف وما نهب وما دمر، غادي يكون التكلفة مضاعفة ومضاعفة؟

تحضرنى هنا، وأنا آسف، راني نتحاول ما أمكن نتجنب، ولكن لا بد ما نسولو بعضياتنا بالوضوح اللازم. كتتحضرنى هنا تصريحات لبعض المسؤولين ديالكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، في علاقة بهاذ المراسيم اللي ما توقعتش، ما يزيد على 50 مرسوم في المكتب ديال السيد رئيس

المناطق، وخير شاهد على ذلك المجال الغابوي المجاور للعاصمة الإدارية المتمثلة في الغابة أو غابة معمورة.

كذلك البرنامج الحكومي الذي أعلنتم عنه، السيد رئيس الحكومة، الذي ينص على تشجير 50 ألف هكتار كما جاء في جوابكم قبل قليل، بناء على الإستراتيجية التي جاء بها البرنامج الوطني للغابات (PFN¹) لم تظهر بوادره حتى الآن، ونتمنى أن لا يعرف انتكاسة كانتكاسة بعض البرامج السابقة.

السيد رئيس الحكومة،

ألا تفكرون في وضع إستراتيجية للإقلاع بالقطاع الغابوي واعداد المجال بناء على دراسة مستفيضة تم تشخيص الواقع وتحديد المعوقات وتبني خطط فعالة وواضحة للنهوض بهذا القطاع الحيوي على غرار الدراسة الهامة التي أفرزت مخطط المغرب الأخضر؟

كما أن بإمكانكم، السيد رئيس الحكومة، أن تقوموا من خلال الدراسة الميدانية بجدد المعطيات الدقيقة والأساسية لواقعنا الغابوي ومجالنا الترابي من قبيل ما تفرزه هذه الملايين التسعة من الهكتارات من هزلة في الإنتاج، لا على مستوى الثروة الخشبية ولا العلفية ولا على مستوى ما تنتجه من لحوم حمراء ولا على مستوى ما يزخر به باطن الأرض، وعلى ما توفره من فرص للشغل ولا على مستوى نسبة استقرار الساكنة، حيث لا شك أن أعلى نسبة للهجرة تأتي من هذه المناطق نظرا لهذه العوامل السلبية الناتجة عن ضعف المردودية التي هي ليست من فعل الطبيعة بقدر ما هي من فعل ضعف البرامج والمجهودات المحتشمة المبذولة لحد الآن.

إذك، السيد رئيس الحكومة المحترم، ستفقون إذا ما أجريت هذه الدراسة على أرقام صادمة، ستكون لا محالة حافزا لاتخاذ ما يلزم لإعطاء هذا القطاع الحيوي الهام الأولوية التي يستحقها.

كما أن هناك برامج، السيد رئيس الحكومة، برنامج وضعته المندوبية السامية في إطار خطة عشرية، تمتد من 2003 إلى 2014، تنساء عن النتائج المتخضة عن هذه الخطة، علما أننا على مشارف نهايتها، وهل هناك تقييم لهذه المرحلة؟

كذلك، تمت إناطة محاربة التصحر لقطاع المياه والغابات منذ إحداث المندوبية السامية، والذي نعتبره إجراء في محله، ولكن هل هناك نتائج تذكر في هذا المجال، علما أن زحف الرمال لا زال مستمرا مع ضعف الغطاء النباتي؟

كذلك قطاع المياه، السيد الرئيس، لم نلمس مجهودات في هذا المجال، بدليل لا زلنا نرى أن بعض الأودية لازالت تستقبل مجاري المياه العادمة للعديد من المدن والمداشر، وكذلك واحد العدد من المطارح العمومية توجد على أرضفة الأودية، وكذلك انجراف التربة وتكدس الأوحال بالأحواض

المستشار السيد محمد بن الشايب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات، الإخوة الزملاء،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الثروة الغابوية، كما جاء...

السيد رئيس المجلس:

السيد الوزير المحترم، الله يخليك، احترمنا، احترم الجلسة.

المستشار السيد محمد بنشايب:

السيد الرئيس،

الثروة الغابوية تمتد على مساحات شاسعة بما فيها المناطق الجبلية، وتقدر بـ 9 ملايين ديار الهكتارات، كما جاء في جوابكم، السيد الرئيس، والتي تعد ثروة كبيرة وهائلة، لا نحسن استعمالها بالشكل المطلوب، علما أن مواردها كثيرة وكبيرة جدا، سواء الباطنية منها أو الفوقية، وذلك منذ أسس للنظام الغابوي ببلادنا قرابة قرن من الزمن، علما أن هذه القوانين لم تعرف تحيينات وتعديلات وتشريعات جديدة في مستوى ما تتطلبه من مؤهلات وما تزخر به من ثروات تكون رافدا من أهم الروافد اقتصاديا واجتماعيا، يساهم مساهمة جيدة في تحسين الناتج الداخلي العام لبلادنا، كما هو الشأن بالنسبة للقطاع الفلاحي الذي يمتد كذلك على مساحة 9 ملايين ديار الهكتارات، والذي بدأ يشق طريقه نحو تحسين دوره في تنمية الناتج الداخلي العام من خلال البرنامج الحكومي في دعم مخطط المغرب الأخضر.

كأول إجراء حكومي بعد الاستقلال، السيد رئيس الحكومة، لتطوير القطاع الغابوي هو إحداث المجلس الوطني للغابات بظهير شريف شهر أكتوبر 1976، حيث لم نسمع عن أنشطة هذا المجلس ولا اجتماعاته بالمرّة، وأنه اجتمع قيد حياته 9 مرات منذ تاريخ إنشائه الذي يقارب الأربعين سنة، كما أن آخر دورته أي المجلس الوطني للغابات- كانت سنة 1999، علما أن القانون المنظم لهاذ المجلس ينص على اجتماعاته الدورية مرة كل سنة وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

هاذ المجلس الوطني يضم ممثلين عن 18 قطاعا معنيا، مما يدل على أهمية هاذ المجلس، لو تم احترام دوراته السنوية على الأقل لكان قطاعنا الغابوي في أحسن حال، لأنه كما يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: (ما اجتمعت أمتي على ضلال).

السيد رئيس الحكومة،

ألا تفكرون في بعث الروح في هذا المجلس الوطني من خلال مراجعة مهامه وأهدافه ليساهم في تطوير هذا القطاع؟

هناك كذلك بعض البرامج يعلن عنها من حين لآخر، ولكن نتائجها لا تظهر للعيان، بقدر ما نلاحظ من تدهور للقطاع الغابوي في كثير من

¹ Programme Forestier National

الأمني للمجال والتصور الاستشراقي للتراب من خلال التقطعات التي تسعى إلى التمكن من إدارته ومراقبته سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا. وعلى الحكومة اليوم أن تعي أن نجاح أي سياسة لتنمية التراب الوطني يمر حصرا عبر تملك الشجاعة الكافية لتجاوز هذه المقاربة التقليدية والعمل على خلق التقارب والاندماج، والذي لن يحصل بعد بين الأدوات الاستشرافية للتراب وأدوات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، أساسا بين المخطط الوطني لإعداد التراب وخطة العمل الوطني للبيئة ومخطط التنمية، وعدم تحقيق ذلك يعني أن بلادنا -لا قدر الله- قد فوتت من جديد فرصتها نحو تنمية هذا القطاع ومهددة بضياع المزيد من الوقت قبل توفرها على بوصلة لتخطيط تنميتها الترابية والقطاعية على الأمد المتوسط والبعيد. إننا، في الفريق الاستقلالي، واستشعارا منا للمكانة المميزة التي تحتلها الجهة ضمن إستراتيجية إعداد التراب ببلادنا، باعتبارها الوعاء الترابي المناسب لاحتضان توجهات وترتيبات سياسية المجال بجميع مستوياته، تؤكد على أنه بالرغم من احتلال الخطاب حول اللامركزية والجهوية موقع الصدارة في ساحة النقاش العمومي خاصة بعد إقرار دستور 2011، غير أن الملاحظ هو أن تصور الحكومة لمستقبل الجهوية لم تكتمل معالمه بعد من أجل التنزيل الحقيقي للدستور في هذا الصدد، مؤكدين على أن إرساء الجهوية هو أحد أهم الأوراش الكبرى والمصيرية التي يتعين على الحكومة الإسراع بتفعلها من خلال إصدار القانون التنظيمي للجهات والمجماعات الترابية الذي سيمكن من إفراز مؤسسات جهوية منتخبة وقوية وذات اختصاصات فعلية، واعتمادا لتقطيع جهوي من شأنه توفير مؤهلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لكل جهة، وكذا عبر إعادة صياغة مشروع اللاتمرکز الإداري في علاقته مع الجهوية المتقدمة، هذا فضلا عن تفعيل الآليات المالية التي ينص عليها الدستور، مما يضمن المساهمة المتوازنة لكافة الجهات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة لموضوع الجبال الذي يشكل عنصرا أساسيا للتوازن في النظام البيئي بالنسبة للبلاد، والتي تحتل حوالي 26% من التراب الوطني، وتأوي أكثر من ربع سكان البلاد.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الحركي، شكرا السيد المستشار المحترم.

الفريق الحركي، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

المائية نتيجة ضعف الغطاء النباتي وحماية الأشجار وإعادة تشجيرها بمحيط السدود.

بالنسبة لتحديد الملك الغابوي، لن أخوض فيه لأن الإخوان في المعارضة توسعوا فيه، وإمكان السيد رئيس الحكومة أن تتوسعوا في الإجابة.

أما ما يخص المحور الثاني، ما يهم إعداد التراب الوطني، يتعلق بمحور إعداد التراب الوطني، فالأكد أن سياسة إعداد التراب الوطني بما تحمله من تطورات للارتقاء بجهاتنا ومدنا وأريافنا إلى مستوى الفضاء الذي نرتضيه لأنفسنا كأمة لها ماضيها المجيد وتراثها الأصيل، ولها رغبة في إثبات أصالتها عبر منطلق تديري للمجال الترابي، يتلاءم مع مستلزمات الدولة الحديثة، ويستجيب لحاجيات الساكنة ورغبة الأجيال المتعاقبة، تطوق الحكومة وكل الفاعلين بمسؤولية كبرى للاجتهد والإبداع من أجل غد أفضل لسياسة إعداد التراب.

وبالرغم من التطورات النسبية التي سجلت بعد سلسلة الحوارات الوطنية التي قادتها الحكومات المتعاقبة، غير أن الملاحظة الأبرز هي التأخر الحاصل في إدراج حكامه المجال ضمن إطار منطلق التهيئة، مما ساهم في ضعف البعد الاستشراقي للتدبير المجالي ووفر بالمقابل التربة الخصبة لاحتضان الاختلالات ومختلف الترهلات، سواء في معالجة القضايا الحضرية والقروية.

كذلك المجال الحضري، والذي يعد مثالا بليغا لهذه الوضعية على صعيد المدن الكبرى كالدار البيضاء والرباط وغيرها، والتي توضح بجلاء المعادلة الختلة للتدبير المجالي لبلادنا.

السيد الرئيس،

بالرغم مما قدمتموه من إيضاحات، غير أن الحصيلة تؤكد أن سياسة الحكومة الحالية لم تساهم في التخفيف من التباينات والفوارق الترابية، ولم تقدم الإضافات المرجوة، ودليلنا على ذلك المؤشرات والإحصائيات المتوفرة والتي تكشف عن التباينات الصارخة بين المدن والبوادي، فالإنتاج الوطني مازال متركزا حول الأقطاب الاقتصادية الكبرى، فحوالي 40% من الثروة الوطنية تتركز في 1% من التراب الوطني، بما فيها المناطق القروية، والأدهى من ذلك هو أن 77% من التراب الوطني يساهم فقط بنسبة 10% فقط من القيمة المضافة، كما أن الساكنة لازالت متركزة بقوة في الساحل، من تطوان إلى أكادير الذي يضم حوالي 61% من الساكنة الحضرية، و80% من عدد العاملين الدائمين في الصناعة، و53% من مجموع الطاقة الإيوائية السياحية.

السيد الرئيس،

إن مثل هذا الوضع هو نتيجة حتمية لعدم القطع مع المنظور المزدوج للمجال الترابي، والمتمثل في تكريسنا لثنائية المغرب النافع والمغرب غير النافع، وهو كذلك أحد تجليات التعارضات الكلاسيكية القائمة بين التصور

منسجمة وإعادة النظر في المرجعية القانونية المنظمة لهذا القطاع، لأن، السيد رئيس الحكومة، هاذ القانون أسسو وشرعو المستعمر في 1916 قبل ما يتشريع القانون ديال الجماعات السلالية في 1919، وهاذ القانون هذا شرعو المستعمر وجعل هذه تجربة في المغرب، بحيث أن في فرنسا اليوم الملك الغابوي اللي في ملك الدولة يقدر بـ 30%، وما تبقى فهو ملك للخاص، ويستغل عن طريق التعاقد، فإذا به نلاحظ أن هذه التجربة عملتها فرنسا في المغرب، ولم تعمل بها في بلدها، وأن الملك الغابوي اليوم هو 100% ملك للدولة، وأن المرجعية صبحت هي الملك الغابوي وليس الملك ديال الجماعة، وهو اللي وضعنا اليوم، لو كان العكس ما سيكونش عندنا هاذ الإشكال ديال التحديد ديال الملك الغابوي.

ثالثا، السيد رئيس الحكومة المحترم، يجب إحياء المجالس الإقليمية للغابة، لأنها مهمة جدا وتنعقد مرة في الشهر، وهاذ المجالس الإقليمية في الغابة تعرض فيها جميع المشاكل المحلية، وتحل إقليميا ومجتمعا، وما كحتاجوش باش ترفع للمصالح المركزية باش تحل هاذ المشاكل، ولأن هذا مشكل وواجب وطني وجاعي لكل المغاربة، اللي خصنا نخلقو لهم فعلا بدائل للعيش داخل الغابة والاستفادة من الخيرات الغابوية.

رابعا، السيد رئيس الحكومة المحترم، وارتباطا بالتشريع، لقد أثرتنا لأكثر من مرة بضرورة التعجيل بإخراج قانون الجبل إلى حيز الوجود، ونحيطكم علما بهذه المناسبة من باب تسهيل هذه المأمورية أن الحركة الشعبية أشرفت على إعداد مشروع قانون متكامل في هاذ الإطار منذ سنة 2000، مبني على واحد الدراسات ديال المقارنة مع تجارب عدة دول متوسطة، وهاذ المشروع لازال في رفوف المندوبية السامية للمياه والغابات، وهاذ المشروع فعلا كان سطر واحد المخطط تنموي شامل للمناطق الجبلية مقرون بتدابير المحافظة على الغابة.

خامسا، من أجل مجمع قروي وجبلي مستقر، لابد، السيد الرئيس، أن نعيد إثارة انتباهكم إلى مشكل الذعائر الغابوية، وكنفترحو عليكم الإعفاء ديال المتابعين بهاذ الذعائر، لأن المواطن الفقير دائما مطاردي في الأسواق، متبوع بهذه الذعائر لأن واحد النعجة ديالو ولا واحد البقرة ديالو دخلت تائهة في الملك الغابوي.

يجب كذلك إعادة النظر في سياسة برامج التشجير وإعادة التشجير وتثبيت الكشبان الرملية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفریق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد مفيد:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

ارتباطا بالموضوع المخصص لهذه الجلسة الدستورية كنسجلو بارتياح الأهمية لما أدلى به السيد رئيس الحكومة من توضيحات ومعطيات، ولكن نود بهذه المناسبة أن نسجل بعض الاقتراحات والمبادرات اللي من شأنها أن تساهم في بناء منظور واضح لتطوير السياسة الغابوية المنتهجة، وصياغة مخطط عملي لإعداد التراب الوطني بشكل ناجح.

أولا، السيد رئيس الحكومة المحترم، كما تعلمون أن الغابة ليست فقط أو مجرد غطاء غابوي، ولكنها تلعب دورا هاما من الناحية الإيكولوجية أساسيا، وكذلك فضاء لتجمع بشري هام الذي يقدر بنصف الساكنة ومؤطر بالجماعات القروية بالمغرب، لنصبح كذلك أمام واحد الوضع، مجتمع جبلي المورد ديالو الأساسي والرئيسي اللي كيعيش منو وهو الغابة والموارد ديالها، وهذا اللي كيجعل أن هذه المعادلة صعبة، وتطرح واحد الوضع اللي كيمثل في الكيفية على هذا المورد الطبيعي، واللي في نفس الوقت هو ضمان لحقوق ساكنة هذه المناطق المجاورة للغابة.

السؤال ديانا: كيف نحمي الغابة، ونعزز مواطنة المغاربة بها؟

نعلم أن ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ميزانية هزيلة، ولا تتوفر على موارد بشرية مهمة، وكيف يعقل أن نترك ما يقارب 40 ألف هكتار لحراس واحد بدون إمكانيات مادية؟

كذلك، وبغيت نوقف عند هاذ النقطة، السيد رئيس الحكومة المحترم، هي ديال الوضعية ديال الحراس الغابويين في حالة ضبط مخالفين ووقعت هناك مشادات أو اصطدامات مع مخالفين، يتعاملون بنفس المعاملة وتطبق عليهم نفس المساطر القانونية، ويقدمون إلى العدالة بتهمة الضرب والجرح المتبادل، وبعض الأحيان يعتقدون لأنهم قاموا بالعمل دياهم وحاولوا ضبط المخالفين، وهذا إشكال خص، السيد رئيس الحكومة المحترم، تنتبهوا له لأنه ما كيشجعش الحراس على المحافظة على الغابة.

وكذلك، في نفس السياق، يجب تشجيع التعاونيات الغابوية اللي تتقوم بحراسة الغابة، واحنا في الجهة ديال الغرب-الشراردة-بني حسن قمنا بهاذ التجربة على مستوى عدة جماعات، وتعطاو الصفقات لتعاونيات غابوية لحراسة الغابة بكناش تحملات مدروس ومدقق، وتتحمل فيه التعاونية كل مسؤوليتها فيما يخص النهب أو الإتلاف ديال الغابة، وكذلك الشق المتعلق بالمحافظة على الغابة من الحرائق، لأن، السيد رئيس الحكومة المحترم، في غياب المسالك لولوج الغابة، وكذلك ذوك (les postes vigie) لمراقبة الحرائق، ما كنتستطعوش نضبطو الحرائق في وقتها، وكذلك عدم وجود الفوهات ديال الماء داخل الغابة، اللي كنشوفو أن واخا كيكون التدخل ديال الطائرات، هاذوك الطائرات القوة والحمولة دياهم ديال الماء جد ضعيفة ويخصهم يتنقلوا بعدد من الكيلومترات للتزويد بالماء والرجوع لإطفاء الحرائق في الغابة. إذن هاذو من بعض الأشياء اللي ابغينا نبهوا لها.

كذلك النقطة الثانية وهي المدخل الرئيسي لبناء سياسة غابوية

والمحميات الطبيعية والمساحات الخضراء والحدائق العمومية، التي تشكل إلى جانب الغطاء الغابوي الوطني منظومة متكاملة، تعاني نفس الإكراهات، وتتطلب نفس الحماية من طرف الجهات المختصة، وأخص بالذكر هنا المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، التي تفرض إجراءات صارمة على الملك الغابوي، ففي بعض الأحيان تعوق الاستثمار وتعرقل توفير المعيشة للمواطنين والمواطنات الذين يقتاتون من مداخيل الغابة، حيث يرى فريقنا، فريق التجمع الوطني للأحرار، أن الحل يكمن في إعادة النظر في الترسنة القانونية المؤطرة للملك الغابوي وحمايته، واعتماد لجان إقليمية ومحلية تشرف على عملية هذه الرخص دون انتظار موافقة الإدارة المركزية، حيث أن طبيعة كل منطقة تعرف...

السيد رئيس المجلس:

الله يخليكم، أكرموا صديقكم بالصمت، الله يخليكم، الإخوان اللي كيتكلموا. تفضل.

المستشار السيد محمد مفيد:

ففي بعض الأحيان تعوق الاستثمار وتعرقل توفير المعيشة للمواطنين والمواطنات الذين يقتاتون بمداخيل الغابة، حيث يرى فريق التجمع الوطني للأحرار أن الحل يكمن في إعادة النظر في الترسنة القانونية المؤطرة للملك الغابوي وحمايته، واعتماد لجان إقليمية ومحلية تشرف على عملية هذه الرخص دون انتظار موافقة الإدارة المركزية، حيث أن طبيعة كل منطقة تعرف خصوصية معينة، علما أن المتدخلين في الملك الغابوي وإعداد التراب معدودون، هناك وزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة ووزارة التجهيز والنقل، التي يجب أن تنخرط بدورها في البحث الجدي عن حماية الغطاء الغابوي الوطني أولا، واستصلاح وإعادة زراعة المساحات الشاسعة التي تعرضت للإتلاف، سواء بأسباب طبيعية كالحرائق أو كوارث طبيعية، وثانيا ضد أي استغلال عشوائي غير مقنن لهذه الثروة الوطنية.

السيد رئيس الحكومة،

إضافة إلى كل ما سبق ذكره، فإنه لا يمكننا أن ننسى، داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، الدور الترفيهي للغطاء الغابوي الوطني لأنه يشكل أكبر متنفس لسكان الحواضر، حيث يعتبر هذا الفضاء ملجأ للزهة والراحة والاستجمام والممارسة بعض الرياضات ومعالجة بعض أمراض الصدر والتنفس وأمراض الأعصاب والاكنتاب. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.
الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أشكركم على جوابكم. كيفما كان الحال فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يولي عناية كبيرة للغطاء الغابوي، ويحرص شديد الحرص على صيانتها، لأن المحافظة عليه تعني المحافظة على الحياة، باعتبار الأشجار والنباتات تشكل محور دورة المادة والطاقة في الطبيعة.

والغابة بالنسبة للمغرب ليست مجرد موروث طبيعي يجب المحافظة عليه، بل هي موروث وثروة وطنية تساهم بشكل كبير في تلبية العديد من المتطلبات الاقتصادية والتنموية عن طريق توفير أزيد من 10 ملايين يوم عمل في السنة، إضافة إلى توفيرها للمواد الأولية لإعداد وإنجاز الصناعات الخفيفة، كإعداد الخشب والفلين والحطب، وغيرها من المنتجات الغابوية الأخرى، يستفيد منه قطاع الصناعة التقليدية والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

فمن هذا المنطلق، فإن فريقنا يرى بأن البحث عن وضع حد للاستنزاف الكبير الذي يعرفه الغطاء الغابوي الوطني أصبح ضرورة تفرضها عدة مستجدات، منها ما له طابع كوني، لكون الغابة عموما أصبحت موروثا مشتركا للإنسانية، نظرا لمساهمتها الكبيرة في امتصاص ملايين الأطنان من الغازات السامة المسببة للاحتباس الحراري (أحادي أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون)، ومنها ما هو مرتبط باجتثاث الغابات تساهم فيه عوامل التعرية والتصحر، حيث تفقد التربة خصوبتها التي تعمل على نمو النباتات، وتقلص نسب المساحات الخاصة بالزراعة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن العديد من آثار التلوث بمختلف أنواعه أصبحت لا تعرف الحدود، ويمكن أن تتأثر دول بالمواد الملوثة لدول أخرى بسبب انتشارها عبر الجو والماء.

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه، في نظر فريقنا، هو العمل على حماية واستصلاح والحفاظ على الغطاء الغابوي، لأن تدهور هذا الغطاء له آثاره السلبية على التنوع البيولوجي الحيواني والنباتي، حيث يساهم في اختلالات كبرى، تكون لها آثارها الوخيمة ليس فقط على التوازنات البيئية، ولكن كذلك على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والمحالية.

السيد رئيس الحكومة،

يجب أن نشير إلى أن مخططات إعداد التراب الوطني ومخططات التعمير بشكل خاص، لها دورها، حيث تساهم بشكل كبير في حماية الغطاء الغابوي الوطني من خلال ضبط تصاميم التهيئة العمرانية للمجالات الغابوية

المستشار السيد محمد الهبطي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون،

أولا في البداية، نحن كفريق اشتراكي، كككون من مكونات المعارضة، لا بد أن نقول لكم، السيد رئيس الحكومة، أننا معكم في أمرين، محاربة الفساد والحفاظ على الثروة الوطنية وتمييزها. وفي هاذ الباب، سنكون قساة معكم إلى لاحظنا أن هناك تقصير في الحفاظ على الثروة الوطنية. في هاذ النقاش ديال اليوم، اللي هو نقاش مهم، أنا باغي ناقش اشوية الأسباب، لماذا هاذ المشكل كاين في الغابة، وكذلك في إعداد التراب الوطني؟

أعتقد أن الأسباب ترجع إلى أربعة أمور أساسية:

المغاربة كانوا دائما كيعيشوا في انسجام مع محيطهم البيئي عبر قرون، هما اللي حافظوا على أركان، هما اللي حافظوا على البلوط، هما اللي حافظوا على الغاب، إلى غير ذلك.

لكن التعسف بدا مع الاستعمار، وبدأ مع الظهير ديال 1917، وهذا التعسف استمر إلى اليوم، وقلم في ردمك على أنه أتم بصدد تجميع المنظومة القانونية المؤطرة للغطاء الغابوي، والتعسف مستمر اليوم في عملية تحديث الملك الغابوي، العملية لا تمر بسلاسة، وتخلف الكثير من ردود الفعل الحادة والمتشنجة، وأتم لم توقعوا على العديد من المراسيم المنفذة لهذا التحديد، وخصوصا في الجنوب.

كذلك التعسف السلس، وهو أن الغابة أصبحت مجالا ريعيا، مجال ديال الربيع، راه الناس ولوا أغنياء وأثروا، وأصبحوا من الأغنياء، عندهم فخش ديال الثراء، هاذوك اللي كيستنفدوا من الصفقات سواء إما كيتباع لهم واحد الجزء من الغابة باش يقطعوه، ولا كيشجروه، كيجتالوا، احنا دوزنا عقود من الزمن ديال الاحتيال، وهاذ الناس رجوا الفلوس على حساب الثروة الوطنية، في حين يعاقب المواطن البسيط، هاذك اللي كيدخل يعشب ولا يحطب، كيتعمل لو محضر ديال المياه والغابات، وهاذك المحضر غير قابل للمراجعة، لأنه لا يطعن فيه إلا بالزور، وبالتالي نعاقب السارق الصغير إذا جاز هذا التعبير - ولا نعاقب السارق الكبير.

بالإضافة إلى الملك الغابوي أصبح مرتع ديال واحد العدد ديال المقاتل، وأنا وجهت سؤال في هاذ الموضوع للسيد وزير النقل والتجهيز، وامشيو شوفوا بنفسكم المقاتل اللي كاينة في الملك الغابوي في إقليم شفشاون في أسيفان، في إقليم تطوان في دار بن قريش، في الفحص أنجرة في تغرانت. هذه مقالع تعاملات أولا كيقال مؤقتة، وأصبحت مجالا ريعيا، وهنا نعيد طرح هذا السؤال، فاين وصلت المعركة ديالك والمواجهة ديالك ديال الربيع؟

وباش نحاربو الربيع في المجال الغابوي، أعتقد أن هذا من الأمور اللي خاص يتوضع لها حد.

ثم التعسف الرابع هو السياسات الخاطئة في مجال التنمية المندجة، واللي أدت إلى كوارث، نعطيكم كمثال إقليم شفشاون، السياسات الخاطئة التي اعتمدت في هذا الإقليم أدت إلى ضياع 60% من الغطاء الغابوي لهذا الإقليم، وكان إقليما غابويا بامتياز.

هاذ العناصر كنجعلنا ندوزو للتدابير، أشنو التدابير اللي خصنا نديروها؟

تذاكرتو، السيد رئيس الحكومة، على المخططات المديرية في التشجير والأحواض المائية ومكافحة التصحر والحرائق، مزيان احنا مع هاذ المخططات، لكن هاذ المخططات واش معبئين لها ما يكفي من الموارد المادية والبشرية باش تمشي؟ هذا سؤال.

كاين التحيين القانوني، هاذ التحيين القانوني خاص هاذ القانون اللي كينظم الغطاء الغابوي يولي قانون ديال الجميع، راه قلتوها الساكنة خصها تكون حتى هي معنية، ما ينزلش هاذ القانون ضدا على الرغبة ديال السكان.

كذلك تنظيم حقوق ذوي الانتفاع، خصو يتسالي هاذ الربيع، كاين واحد الإجراء دارتو حكومة التناوب كعطي واحد 250 درهم للمجاورين، واش غيبقاو في هاذ 250 درهم ولا غادي ترفعوها، ولا غادي تعزروا هاذ الإجراء باش المواطنين يكونوا حراس حقيقيين ديال الغابات، ما يكونوش خصوم لها؟

ثم المشاريع المندجة، واحد المجموعة ديال الأقاليم غابوية، راه ما كيكفيش القانون، راه خاص مشاريع مندمجة ديال التنمية باش المواطنين يحفظوا على الغابة.

ثم كذلك الشراكة مع الخواص، شوفوا في إسبانيا، في واحد العدد ديال الدول، اللي الخواص يحافظون على الغابة، يستثمرون ولكن مقابل الاستثمار يحافظون على الغابة.

نظرا لضيق الوقت، غادي نختم بواحد النقطة متعلقة بإعداد التراب الوطني، أشرت على أنه أتم بصدد تجميع واحد العدد ديال المقترحات، ولاسيما أن الحكومات السابقة اشتغلت في هاذ الموضوع، وخلات لكم واحد التزاك في هذا الباب، وغادي نشير كمثال حي هو الواجحة المتوسطية، احنا المغرب كان يعاني دائما من ضعف توقعه ووجوده على المتوسط، المغرب كان ضعيف على المتوسط، ابدات السياسة في الحكومات السابقة، واللي دعمها صاحب الجلالة، كان من نتائجها هو الميناء المتوسطي وغير ذلك من المشاريع المهيكلة.

الآن كاين الطريق الساحلي، هاذك الطريق الساحلي سيعرض - هو نعمة - ولكن رب نعمة في طها قدمة، هاذك الطريق الساحلي ربما سيؤدي إلى تدمير هاذك المجال الطبيعي.

والخشب الصناعي والنباتات العطرية والصيدلية، والخروب، أزيز، الزعر، الفكيح، الترفاس، وغيرهم، لا يتجاوز 65 مليار.

إذن التكلفة، السيد رئيس الحكومة، كبيرة جدا، وما ينقصنا في المغرب الأرض موجودة، الإمكانيات متوفرة للتشجير، لكن البرامج المنجزة حتى الآن تعتبر من الناحية العملية والتقنية فاشلة.

كنا ننتظر منكم رفع وتيرة التشجير السنوي من 50.000 هكتار إلى 60.000 لكن بمواصفات تضمن المردودية، لو كانت سياسة التشجير ناجعة، الأرز هذا النوع لو توفرت الإرادة والعناية لوصلنا إلى 220.000 هكتار عوض 130.000 الحالية بمواصفات تضمن الجودة والمردودية.

مادة الماموزة يستخرج منها حطب التدفئة، وما نسميه بالكايضة وتستخرج منه مادة الدباغة، فإذا كانت موجودة بكثرة يستغني الصناع التقليديون المغاربة عن استيرادها من الخارج.

مادة تايدة نفس الشيء. العرعر الذي يكتسي قيمة حضارية لدى الصناع بالصورة، وزان، وغيرها من المدن، نفس الشيء.

مادة الكوفو، هذه المادة تصنع بها القوارب والسفن، انقضت مع أن المغرب بإمكانه تصدير هذه المادة.

السيد رئيس الحكومة،

إمكان جهة الغرب-الشراردة-بني حسن، طنجة-تطوان، الأطلس الكبير والمتوسط، أي مساحة تقدر بـ 3 المليون هكتار خلق معجزة اقتصادية، تمكن المغرب من الاستغناء على الاستيراد، وتمكن الحكومة من مداخل هامة لفائدة الخزينة العامة، لو كانت سياسة التشجير ناجعة ومعتمدة على عناية حكومية بالبحث العلمي. شجرة الكاليتوس، في المغرب 3 طن تيعطي للهكتار، في إسبانيا 35 طن في الهكتار في العام.

هاذ المعضلة الكبرى، هاذ التدبير التقليدي جعل أكبر معمل لعجين الورق في إفريقيا يستورد 80% من الخارج، والتي تكلف الدولة 60 مليار، وهو الآن مهدد بالإغلاق، وتشريد أكثر من 15.000 عائلة، وإفلاس أكثر من 8 مقاولا مرتبطة به، بمعنى أن مدينة سيدي يحيى حكم عليها بالإعدام، هي وبعض الجماعات، ناهيك، السيد رئيس الحكومة، عن القرار غير المدروس بتحويل الميناء النهري بالقنيطرة إلى ميناء ترفيهي قبل أن تحدث ميناء بحري جديد بالقنيطرة، وهاذ القرار تيكلف المعمل ديال سيدي يحيى دابا الآن باش يجيب المادة من الجرف الأصفر 5 ملايين ديال (transport)، وعاد عندنا المنطقة الصناعية، ودرتو لنا ميناء ترفيهي قبل ما تديروا لنا ميناء.

السيد رئيس الحكومة،

لإفقاد هذا الوضع الكارثي الذي نخذر الحكومة من نتائجه نقتراح ما يلي:
- إخراج قانون استثمار خاص بالقطاع الغابوي مثل القطاع الفلاحي، يحفز القطاع الخاص؛

- نخذر الحكومة من سياستها الحالية في مجال التكوين بالقطاع

لذلك، أشنا هو سياستكم الاستباقية من أجل حماية الشريط الساحلي المتوسطي من هاذ اللوبيات ديال العقار اللي كيحيو يهبوا العقار وكيبينو ويدمرون هذا الساحل، اللي حسب واحد العدد ديال الدراسات يعاني من هشاشة بيئية كبيرة جدا؟

ولذلك، ما تبقى من جمال المتوسط، ما تبقى من شواطئنا المتوسطية، واللي غادي يكون عندها قيمة، لأن المغرب استفاد من محيطه الأطلسي لمدة عقود، الآن التنمية والانفتاح ديال المغرب يمر عبر البحر الأبيض المتوسط، ولكم أن تقارنوا بين ما وقع في إسبانيا اللي ثقلوا، اللي دمروا واحد ديال الإمكانيات دياهم، وبالتالي احنا ما خصناش نكررو هاذ الخطأ، وكذلك ما خصناش نكررو الخطأ اللي وقع بين سبتة ومارتيل، ما خصناش نكررو هاذ الخطأ، ويتخلقوا تماك واحد العدد ديال التجمعات اللي المواطنين ما كيملكهمش بمشيو ليها، وكذلك نحملو هاذ الإمكانيات اللي موجودة على الساحل المتوسط.

وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للمستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيد الرئيس،

نؤكد لكم في البداية بأن المنظور ديلنا لهذه المسألة عنوانه، "وفي ذلك فليتنافس المتنافسون"، لأن الأفكار والبرامج والاقترحات هي المجال الطبيعي للمنافسة السياسية، وعندما نتحدث عن الواقع يجب أن نكون صرحاء وموضوعيين، فنحن لم نلمس أي جديد في هذا القطاع خلال السنتين الأخيرتين من تدبيركم للشأن العام.

في اعتقادنا أن لغة الأرقام هي التي تهتم المغاربة، فالمقاربة المعتمدة من طرف الحكومة تركز على الجانب البيئي، نحن نعتبر أن البيئة لا يمكن أن تتحول إلى متحف، هناك جانب اقتصادي يتعلق بالإنتاجية وبالشغل، فالمغرب يستورد ما بين 600 مليار سنتيم سنويا من الخشب بالعملة الصعبة، في حين بإمكانه توفير جزء كبير من هذه الأموال في حال تصحيح السياسة المتبعة.

هذا القطاع يكلف خزينة الدولة 115 مليار، 20 مليار كذلك ديال نتيجي من الصندوق الغابوي، إضافة إلى الرسوم حتى هي 12% 50 مليار ديال الأخشاب المستوردة، إذن تيدي هاذ القطاع 180 مليار اللي تتعطيه الحكومة مع الرسوم، مع العلم المدخول من الأرز والفلين وخشب التدفئة

التحالف الاشتراكي بمجلس المستشارين، إلى المطالبة بإحداث مجلس وطني للمناطق الجبلية، ووكالات خاصة بالكتل الجبلية الرئيسية في المملكة، عبر مقترح قانون وضع بمجلس المستشارين منذ فبراير 2009، لكنه مع الأسف مازال حبيس السطور إلى الآن، رغم عدة طلباتنا بإخراجه من الحفظ.

إن الماء والغذاء الغابوي موردان أساسيان بالنسبة للحياة البشرية، وهذا لا تجادلون فيه، فالموارد الغابوية التي تلعب دورا هاما في المحافظة على البيئة وتنمية الموارد الاقتصادية بالنسبة للجاعات المحلية، تساهم بنسبة 5% من الناتج الداخلي الخام، وتوفر 10 ملايين يوم عمل، وكذلك 220 مليون درهم من بيع المواد الغذائية، وتمثل عنصرا أساسيا في توازن المنظومة البيئية محليا وجمهويا ودوليا.

لكنها اليوم تتعرض لتهديدات حقيقية بسبب الإدارة نفسها، لغياب المشاورات المطلوبة في كثير من الأحيان، وحالات التي حصلت في الأقاليم الشالية أكبر دليل على ذلك، واستيلاء لوبيات على أملاك كثيرة بدون مراقب أو محاسب. هنا أؤكد على ما جاء في مداخلة الأستاذ الهبتي في هذا الموضوع، فإضافة إلى الحرائق الطبيعية والاجتثاثات وتدهور التربة، كلها تؤدي إلى استنزاف الثروة الغابوية.

ويبقى أهم المشاكل التي تحول دون تنمية العالم القروي أكثر من ذلك هو ظهور عالمين قرويين بوتيرتين مختلفتين، لابد أن ننبه إلى هذا، بحيث أن العالم القروي في المجال المستقي ليس هو العالم القروي في الجبال، فحالة الإقصاء بلغت حدتها الذي لا يطاق في أماكن القرى البعيدة.

ويبقى أهم المشاكل إذن تلك المرتبطة بمشاكل العقارات أشترم إليها، والبنائات، لكن نضيف المراعي والمزارع، غموض القانون إن لم نقل غياب التشريع، جعل الباب مفتوحا للفوضى وتدخل كل من يريد أن يتدخل، مما يعرض حقوق السكان والأهالي والمواطنين في مخاطر دائمة ومحدقة، وسيبقى حالة الاحتقان والاستغلال الدائم إذا لم يتم حل هذه المشاكل.

ونحن في معرض محاولة لعرض بعض حالات الأمر الواقع الذي تفرضه الإدارة، نورد بعض الأمثلة بنموذج أقاليم اشتوكة آيت باها، وبولعمان وإداوسمالل بجهة سوس درعة، وأرسموكا، هاته القبيلة التي بني سد بن تاشفين في أراضيها منذ ثلاثين سنة، وما زالوا لم تستملك ولم يتلقوا التعويضات.

بقيت اليوم ما تبقى من الأملاك 14 هكتار، كلها مزروعة، وأحسن دلاح يأتي من هذه المنطقة، الآن فوجئوا بمرسوم سري يستهدف استملاك وتحديد هذه الأملاك التي لا وصف غابوي عليها، هذا معناه ترحيل وتهجير المواطنين، وفي الوقت الذي كان فيه الفلاحون ينتظرون سقي مزارعهم، وهم على بعد 500 مترو من الباراج، لا يستفيدون منه إطلاقا، وطلب منهم الترحيل بمقتضى هذا المرسوم.

فإن رهان الاستدامة يفرض على سياسة إعداد التراب، أظن من الواضح أن العلاقات بين مختلف المؤسسات المستويات، جاعات محلية

الغابوي، هناك مدرسة واحدة فيها 28 واحد، 5 اللي مهندسين، واش اللي يمكن تيعرف في الليمون غيمكن يعرف في الغابة؟ ما يمكنش، هاذو راه عندهم السلاح، والخدمة ديال الغابة هاذي راه محنة، وسول على المدرسة أش كتكون، 5 من أصل 28.

ننبه رئاسة الحكومة أن عدد المراكز اللي كانوا في الغابة 600 مركز في الغابة، الوقيتة اللي كانت 12 مليون ديال السكان، اليوم 35 ولات 400، نقصو، واش خصنا نقربو هاذ "الكرد" من المواطن ولا نبعدهو؟ ومجثوا.

قضية خطيرة تمس بحقوق السكان المجاورين للغابة هي حقوق الانتفاع اللي اهضرتي عليها، وقبيلة قلت 3 المليون و700، وراكم سجلتو وحفظتو، والحقوق ديال الانتفاع ما داخلش في المحافظة، غيروا ووليوا مجثوا باش تعطيوا.. لأن مثلا المندوب غادي يقول لك الظهير ديال 1917، واش ملي تندير (titre) غادي نخلي شي واحد يدخل لي أنا؟ ذاك الناس اللي تيجيبوا، ما ابقاش عندهم الحق. ذاك الناس اللي تيجيبوا الغنم دياهم، ما ابقاش عندهم الحق. ذاك الناس اللي تيكونوا عزابة، ما ابقاش عندهم الحق، مجثوا باش تصاوبوا هاذو...

أراضي الجموع، السيد الرئيس، نص هكتار اللي عند الواحد، وابغي يجيد الجذرة ديالو، أش خصو؟ الموافقة ديالك آ السيد الرئيس الحكومة، هذا في العروية خصو الموافقة ديالك، الفصل 26 من الظهير ديال 1917. كذلك، السيد الرئيس، الأراضي المجاورة للمدن، ابغينا كيفاش يتم شي قانون التشجير، اقبالة اهضرت عليه، أش خاص؟ خاص، السيد الرئيس، خاص واحد الصفة إطار ديال 4 سنين باش يكون النجاح 100%.

إن أهمية هذا القطاع يتطلب منكم، السيد رئيس الحكومة، باش تكون واحد الوزارة، يكون فيها إطار ما محزبش، ما تكونش فيها السياسة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.
الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة، إن رهان الاستدامة، وأنتم تحدثتم عنه بتركيز، يفرض على سياسة إعداد التراب الوطني أن تضع بالدرجة الأولى ضمن اهتماماتها الحفاظ على الموارد المائية والغابوية، لأنها موارد يصعب استصلاحها، كالبحر والمجال الجبلي والفضاء الغابوي، وهذا ما حفز بفريقنا،

ثالثا، التزمت بتخليف وتجديد أو تشجير حوالي 50 ألف هكتار في السنة، مع إعادة تأهيل المجال عبر إعطاء الأولوية للأصناف المحلية، العرعر، البلوط، الفلين، الأرز وأركان، ودعم البحث الغابوي، ما هي نسبة التشجير التي قتم بها خلال سنة ونصف من عمر الحكومة الحالية؟

الرابع، بحماية الأحواض المائية وانجراف التربة وتوحد السدود، وذلك عبر برنامج للتدخل، ييم 18 حوضا مائيا ذو أولوية وبوتيرة سنوية تصل إلى 25 ألف هكتار، سننظر فيما بعد للنتائج المهولة في هذا المجال.

الخامس، بتأمين المنتوجات الغابوية، وإنشاء سلاسل إنتاج متكاملة، عبر تأطير وتأهيل تعاونيات ذوي الحقوق وخلق قيمة مضافة تحسن من مداخل الساكنة المجاورة للغابات، الساكنة تعرف ماذا أنجزتم في هذا المجال.

سادسا، التزمت بتفعيل المجلس الأعلى للماء، وتسريع إنجاز المخطط الوطني للماء، فلا أحد سمع عن اجتماع هذا المجلس منذ عدة سنوات، ولا شيء في الأفق، مع العلم أن المغرب سيعرف سنة 2025 أزمة حادة في الماء حسب العديد من الدراسات.

وإذا كانت هذه أهم التزاماتكم، فما هو واقع حال الملك الغابوي الذي يمتد على مساحة تفوق 9 مليون هكتار، تشكل الغابات منها 63%، مع العلم أن معدل التشجير على المستوى الوطني لا يتجاوز 8%، وهو معدل غير كافي للمحافظة على التوازن البيئي والإيكولوجي، باعتبار أن المعدل الأمثل لتحقيق هذه الغاية يتراوح ما بين 15 و20%؟

ويفيد تحليل إنجاز برامج العمل المتبعة على مستوى القطاع الغابوي عدم تحقيق الأهداف المتوخاة نتيجة لمجموعة من الاختلالات تكمن في: تدهور النظم الإيكولوجية الغابوية التي تعرف تدهورا متفاقما وعلى مستوى متقدم، يتمثل في خسارة أزيد من 31 ألف هكتار من الغطاء الغابوي سنويا.

وعلى الرغم من تفاقم الانعكاسات السلبية لهذه الوضعية، لا تتوفر المندوبية السامية على معلومات محينة لاعتمادها كأساس لإنجاز برامج تدخلاتها.

كما نلاحظ أن نصف الغابات المغربية فقط هي التي تم تهيئتها، ولم تشمل تهيئة الغابات إلا نصف الغابات الطبيعية بمساحة 2 مليون هكتار، أما النصف الآخر من الملك الغابوي الوطني فهو غير مهيا ويسير بطريقة غير ناجعة.

كذلك قصور المقاربات الجديدة للتدخل بالرغم من كون مقارنة التهيئة المعتمدة من طرف المندوبية السامية تنشد إدماج الجانب السوسيو اقتصادي في تنمية النظم الإيكولوجية الغابوية.

عدم إعداد حصيلة تصاميم التهيئة التي استوفت أجلها. الآثار السلبية لتصاميم التهيئة المتعاقبة على غابة الفلين بالمعمورة، لم نسمع منكم أي شيء عن نتائج مخطط الإنقاذ الذي أطلقته المندوبية السامية

وترايبية وإدارية، أصبحت تتجه أكثر نحو تفعيل آليات التشاور وتفعيل مبدأ التضامن وتقاوم التكاليف، وتتعد تدريجيا عن التراتبية المبينة على الوصاية. فاعتقادنا أن السياسة التعاقدية، وهذا مقترحه، من شأنها أن تحدث تحولا ثقافيا عميقا بالنسبة للإدارة، ومن شأنها كذلك أن تشكل نمطا جديدا في ممارسة السلطة، ندعو إلى حكمة من نوع جديد، مما يتطلب معه تنظيم دواليبها وتسليح أجهزتها بأدوات محاسبية وكفاءات جديدة.

ومن المهام الأساسية لسياسة إعداد التراب في المستقبل، هو تهيئ المناخ الملائم، وتوفير شروط النجاح لجميع الإجراءات والتدابير المرتبطة براهنية الإصلاحات المطروحة للتفعيل، وفي مقدمتها الدستور الجديد، الجهوية الموسعة، سياسة المدينة، كل هذه محطات كبيرة، تتطلب الجهد الكبير، وتفعيل قواعد الحكامة الجيدة والعدالة الاجتماعية والترايبية (هنا يمكن محاربة الفساد)، ووضع التوجهات الإستراتيجية في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على الموارد الطبيعية، كل هذا بجانب توفير التجهيزات وتحسين شروط أداء النسيج الاقتصادي الوطني والجهوي، وضبط التوازن داخل المجتمع، وبين مختلف مكونات التراب الوطني كتنظيم سوق الشغل ومحاربة الفقر والأمية والإقصاء والمحافظة على التراث الوطني، وتحقيق التنمية المستدامة. وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.
الكلمة الآن للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.
السيد رئيس الحكومة،

كنا ننتظر منكم أن تطلعوا السادة المستشارين ومن خلالهم الرأي العام الوطني على الإنجازات الفعلية والملموسة لحكومتمكم في مجال المحافظة والتدبير المستدام للموارد الغابوية، وفق ما التزمت به في البرنامج الحكومي. ولا بد في البداية أن نذكركم بأهم ما التزمت به في هذا المجال:

أولا، التزمت بتنمية المجال الغابوي والمناطق المجاورة له، عبر دعم تنظيم ذوي الحقوق والمستفيدين في إطار جمعيات وتعاونيات حول مشاريع متفاوض ومتعاقد عليها، تجعل من هذه الجمعيات مقاولات صغرى كشركاء حقيقيين للدولة وفاعلين في التنمية المحلية والجهوية، فإذا أنجزتم في هذا المجال؟

ثانيا، التزمت، السيد رئيس الحكومة، بإنهاء تحديد وتحفيز الملك الغابوي لضمان حق الانتفاع العقلاني، واحترام الملكية الخاصة والملك الغابوي، وذلك كشرط لمراجعة القانون الغابوي وتحفيز ما يفوق 7 مليون هكتار، فما هي المساحة التي تم تحفيظها خلال مدة تدبيركم للشأن العام؟

المستشار السيد محمد دعيدة:

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن تسيير وإدارة النظم الإيكولوجية الغابوية في جميع أنحاء العالم عرف في العقود الأخيرة تطورا ملحوظا، يتميز أساسا بإرساء أسلوب جديد للتدبير واستغلال منافذ جديدة لخلق القيمة، وسن معايير سلاسل للإنتاج، إلا أن هذا القطاع مازال يسير في المغرب بطريقة تقليدية، لا تستجيب دائما إلى المتطلبات الجديدة والتدبير الحديث للقطاع الغابوي.

فهل تستطيع الحكومة ضمن تصور إستراتيجي وشمولي، تشكل الملاحظات المشار إليها بعض من عناصره فيما تبقى لها من العمر السياسي إن كتب لها الاستمرار في أداء مهامها- لتدارك هذه الاختلالات البيئية والإيكولوجية والمائية للمحافظة والتدبير المستدام الغابوي وحمايتها باعتبارها ثروة وملك للأجيال القادمة؟
شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل.

السيد رئيس الحكومة المحترم، السيد رئيس الحكومة، اشغال غادي تعطي لهاذ الإخوان؟ إذن 3 دقائق شكرا، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رماش:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، زدنا غير دقيقة، ولكن غادي تكييفو مع 3 دقائق، وشكرا للرئاسة مجددا.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

جزء من ثروتنا الغابوية نهبها المفسدون، ومنهم بعض المنتخبين والمتنفيذين اللي تقدرو نسميهم بلوبي الخشب، وهذا يؤثر بطبيعة الحال على الجانب البيئي كما ذكرتم وعلى الثروة الحيوانية -أي الوحيش- وكذلك على الاقتصاد الوطني.

ولذلك، السيد رئيس الحكومة، ملي كنعرفو حجم النهب والحزاب والإجرام هو ملي كنشوفو هاذ المواقع ديال الغابات على مستوى الطائرة، ملي كنعرفو الفوق، كيبان لنا واحد الفجوات، ويمكن أن تقوموا بهذه الزيادة وغادي تشوفوا بأن فعلا كين إجرام في هاذ الجانب.

مما يفرض، السيد رئيس الحكومة، أولا لابد من مراجعة للترسانة القانونية واللي هي فعلا جزء منها قديم، كيرجع لـ 1917، وخاصة التطورات الآن الاقتصادية تتفرض أنها تكون واحد المعالجة ديال مجموعة ديال القوانين، وتنسجم مع الوضع الراهن.

الجانب الثاني، وهو كيفاش تكون كذلك عندنا منظومة قانونية جنائية

سنة 2016 لوضع حد لتدهور غابة البلوط الفليني، والذي ناهز الغلاف المخصص له 280 مليون درهم.

السيد رئيس الحكومة،

تتعرض أزيد من 5 ملايين هكتار من ضمن 20 مليون هكتار من المساحة الإجمالية للأحواض المائية في عالية السدود لمخاطر كبيرة، وهو ما يشكل تهديدا خطيرا على المنشآت المائية، حيث تقدر الوتيرة السنوية لتوحد السدود بـ 150 مليون متر مكعب، فعدم إنجاز التهيئات في الآجال المناسبة له انعكاسات وخيمة على المنشآت المائية، كما أن حجم الخسائر الناتجة عن تقلص طاقة حقائن السدود يقدر بـ 75 مليون متر مكعب سنويا، فإذا أتم فاعلون؟

كما يلاحظ أن الأهداف المتوخاة من المخطط الوطني للتشجير، لم يتم بلوغها إلا جزئيا، وذلك فيما يتعلق بوتيرة التشجير السنوي ومستوى الإنتاج المطلوب، حيث سجل عجز يقدر بأكثر من 103 ألف هكتار...

السيد رئيس المجلس:

السيد الوزير المحترم الله يخليك، اشوية السكات.

المستشار السيد محمد دعيدة:

أي ما يناهز 16% من المساحة الإجمالية المتوقعة، فأين نحن من 50 ألف هكتار الملتزم بها سنويا؟

أما فيما يخص تخليف غابة المعمورة وغابة الأركان، فإن غابة المعمورة تعرف تقلصا في الكثافة، تفاقم على مدى السنين الأخيرة بفعل تدهور غابة البلوط الفليني وغياب التخليف الطبيعي، وتبلغ الخسائر سنويا الناتجة عن تقلص الكثافة 853 هكتار، وفي حالة عدم اتخاذ الإجراءات الاستعجالية اللازمة لإعادة تأهيل غابة المعمورة، فإن أكثر من 38 ألف هكتار مهددة بالاختفاء خلال السبعين سنة المقبلة.

أما بخصوص غابة الأركان، فإنها تعرف تراجعاً من حيث المساحة والكثافة، وإذا كانت هذه الغابة تمتد في مطلع القرن العشرين على أزيد من مليون هكتار، فإن هذا الرقم يتراوح حاليا ما بين 750 ألف و850 ألف هكتار، أي بخسارة متوسطة تناهز 300 ألف هكتار، ففي أقل من نصف قرن انتقلت الكثافة المتوسطة لغابة الأركان من 100 شجرة في الهكتار إلى أقل من 50 شجرة في الهكتار، كما أن المساحة المكسوة تتراجع في المتوسط بما يزيد عن 600 هكتار في السنة، ويعزى تدهور النظم البيئية الغابوية إلى جملة من العوامل لن أذكرها.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن تسيير وإدارة النظم الإيكولوجية الغابوية في جميع أنحاء العالم عرف في العقود الأخيرة تطورا ملحوظا...

السيد رئيس المجلس:

شكرا. الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل فيما تبقى من الوقت... المجموعات، دقيقتين...

بخير، الإخوان الذين يريدون التعقيب إلى حينوا اشوية التعقيب دياهم اللي كان موجد سلفا بحال الكلام على الجمعيات، وأنا تكلمت على الجمعيات مزيان، ما فيها غير الخير، ولكن إلى ابغاو يكرروه نعاود نقول لهم ذاك الشي اللي قلت لهم، ماشي مشكل، ولايني ما كاين اعلاش.

الحقيقة أشنا هي؟ الحقيقة هو أن واحد الأخ سول قال آودي فينا هي معركة محاربة الربيع؟ الغابة كغيرها، في هذا الوطن ما نتكلموش على مرحلة الاستعمار، هناك استعمار جاء من أجل هذا، ولكن نتكلمو على هاذ المرحلة هاذي، مع الأسف الشديد كثير من ذوي النفوذ استغلوا خيرات البلاد، بطريقة لم تراعي المصالح الحقيقية ديال المجتمع، لم تراعي المصالح الحقيقية ديال الأجيال المقبلة، لم تأخذ بعين الاعتبار المواطن الساكن بجوارها، هناك ما موجودوش في الفهم دياهم، هناك اللي كيسميوه المقتطع، هناك ما موجودش، ما كيعتبروهش.

كانت يعني تغول ديال الناس اللي عندهم نفوذ، كل واحد منين جاب هذاك النفوذ، وهاذ التغول عانت منه الأراضي السلاية، عانت منه الغابات، عانت منه البحار، عانى منه الصيد، عانت منه أشياء كثيرة، وهاذ الشي واش هذا الواقع ديالنا؟ ووقع تدمير لأشياء كثيرة، ولكن الحمد لله اللي رغم كلشي هاذ الشي اللي وقع، إلى ابغينا نقولو بأن الضرر في جميع الأحوال كان محدود، كان محدود، الحمد لله اليوم كنتكلمو على 9 ديال المليون ديال الهكتار ديال الغابات، الحمد لله اللي كاين ما يتدار، الحمد لله اللي كاين الناس اللي سبقوا في هاذ البلاد اللي ما كانوا بهاذ المنطق هذا، اللي بذلوا مجهود، اللي وقفوا، اللي صمدوا، اللي قاوموا، راه احنا ماشي اليوم عاد غنبدوا التاريخ، راه احنا سلسلة متضامنة.

الناس اللي باغيين الخير للبلاد معروفين، واش غادي يخفوا أعباد الله؟ غيتخلط هاذ الشي، ما يبقى بيان الصالح من الطالح، مفهوم اللي ابغى المصلحة ديال البلاد، مفهوم اللي كيجن على الفقراء والمساكين، مفهوم اللي كيتأثر للبيئة، هذاك راه باين من هذاك الشي اللي عندو وما عندو تقريبا والو، إلا إلى كانت شي حاجة بعرق اكنافو.

أما الآخرين معروف كذلك الذين نهوا، والذين اليوم يركون جهات وجهات وأشخاص ضد هذه القضية، قضية الإصلاح، قضية محاربة الربيع، أي شيء نضنا لو، نضنا للمأذونيات، الكريبات تغلب العالم، نضنا للمقالع كيتقلب العالم، نضنا لدفاتر التحملات كيتقلب العالم، تيولي أي كان عندو سلطة ما عندوش، كتولي موظفة كتعرض لرئيس الحكومة بالعلالي، وما كتلقاش اللي يردها للمكان ديالها، كتولي أشياء ماشي معقولة، هذا هو اللي واقع في بلادنا.

واليوم خاص يتعرف بلي الإصلاح مواليه مصرين، ممها كلف الثمن، لأنه ماشي الأمور غادية تعالج بهاذ الطريقة هاذي، وما غينفعش اللي قال السي دعيدة قال لك إلى طول الله العمر ديال هاذ الحكومة ولا ديال هاذ المجلس حتى هو، الأعمار بيد الله، الأعمار بيد الله، إلى استمرينا غنستمر

من جانب الزجر لهؤلاء الناهبين لهذه الثروة، تنسجم كذلك مع التطلمات اللي فعلا أن الشعب المغربي كيتكلم على الربيع الاقتصادي؟ هذا جزء من الربيع الاقتصادي، ولذلك لا بد أن تكون المنظومة الجنائية ككتاب هاذ التطور.

النقطة الثالثة كذلك، السيد رئيس الحكومة، وهو في إطار هاذ النقاش العمومي، كل من موقعه، كنعترحو كاتحاد وطني للشغل بالمغرب أنه تدار واحد المناظرة، مناظرة وطنية أنها تجمع ناس من كل الجهات، من تخصصات عديدة، أنها تجاوب على الأسئلة الحارقة المطروحة التي يطرحها مستشارون في هاته الغرفة، وبالتالي تكون خير إجابة من خلال تجميع مجموعة من المقترحات.

كذلك لا ننسى أن تكون هناك بالطبع سياسة مندججة لسكان الغابة وجوارها. ولذلك، نحن نؤكد على كل المبادرات الإيجابية التي تقوم بها الحكومة، وكل المقترحات، لكن لا بد أن تكون مقاربة شمولية كما أشرت، تراعي كل هاته التحولات، وعلى رأسها إيقاف النهب التي تتعرض له ثروة البلاد الغابة الوطنية. شكر السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للتعقيب على أسئلة السادة المستشارين.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السادة الإخوان المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

بكل صدق، بكل صراحة، حين أسمع للتدخلات التي يقول أو يدعي أصحابها، وهذه المرة بالطريقة الإيجابية، أنهم سوف يكونون قساة، فأحضر نفسي لسماح أشياء قاسية، ولكن حين أسمع انتقادات حقيقية، حين أسمع كلام يأتي من القلب، حين أسمع شكوى لله، ثم للمسؤولين في هذا الوطن، حول ما تتعرض له غاباتنا، حول ما يتعرض له مواطنونا، حول ما يعانیه... بالعكس أنا كنفرح، لأن هذا... ويجب أن تكون الأمور واضحة، أنا لا أدعي بصفتي رئيسا للحكومة أنني أعرف كل شيء، مزيان نسجم هاذ الكلام هنا، باش إذا كان هنالك شيء يجب أن يتدارك أئداركه، وأحاول أن أئداركه مع الأشخاص الذي هم تحت مسؤوليتي.

ما كاينش حرج في هاذ الشي، بالعكس كنعشركم الله يجازيكم بخير، طبعا كنعتمنى الإخوان اللي يكونوا باغيين يعقبوا... لست بحاجة الله يجازيكم

ديال الوطنيين المغاربة كلهم، والانتخابات والدستور اللي كان بيناتهم. ولايني اليوم راه احنا داخلين للامتحان، راه مازال ما خرجناش آ الإخوان، مازال ما خرجناش من الامتحان، حتى تثبت أننا... ما يهضر معايا حتى واحد، كين رئيس هنا، حتى واحد ما يهضر امعايا، ما عندكش الحق تهضر امعايا.

السيد رئيس المجلس:

السيد الرئيس المحترم، أنا اللي كنسير هاذ الجلسة، أكل الله يخليك.

السيد رئيس الحكومة:

ها البسالة كي دايرة. هذا هو.

وفي هاذ الإطرار، خصنا نعرفو أن الغابات، آ الإخوان، تتعرض لإشكاليات، الحرائق تقدمت فيها البلاد ديالنا، قلت لكم قبالية بلي كانت 14 هكتار كمشي في كل حريق، اليوم 5، الجمعيات ديال الناس اللي كيتنفعوا، هاذيك جمعيات اللي غادية الدولة كتشجعها، لأنه الحق ديال الانتفاع مضمون، ليس لأنه يقع لا التحديد الإداري ولا التحفيظ العقاري يفقد الناس المجاورون للغابات الحق في الانتفاع من الغابات، الناس اللي كان عندهم الانتفاع منذ قرون، ويمكن منذ فجر التاريخ، بأي حق غادي نجيو احنا كدولة وقولو ليهم اليوم ما تدخلوش للغابة، ما تراوش البهائم ديالكم، ما تاخذوش الحطب، ما تديروش، ما تديروش، ولايني كدولة خصنا نرافقهم، (l'encadrement)، هاذ التأطير ديالنا للمواطنين وللغابة بالخصوص تيخصو يكون قوي جدا، لأنه الفلاحة أشنو خصهم؟ خصهم الدولة ترافقهم في التأطير وتمولهم، أنا جيت لقيت بلي في المؤسسات ديال التمويل ديالنا اللي كتمول الفلاحة عقلها مع الفلاح الكبير، لأنه هو اللي تيتصوروا عندو مردودية، وكتخصص للفلاح الصغير واحد الشوية وما كتصرف منو إلا 20%، قلت لهم اعلاش؟ قال لك كاينة صعوبات باش نعطيوهم، قلت ليهم اعطيوهم، إلى ردوا ميزان، وإلى ما ردوش حاولوا معهم، ولكن ماشي تحرمهم من القروض، لأنه الدولة ماشي هي كندير قوانين يقدر عليها الأقوياء ويضيع فيها الضعفاء، القوانين إلى درتها وقدرها عليها الأقوياء بصحتهم، ولكن الضعفاء يجب أن تأخذ بيدهم، إذا لم تأخذ بيدهم يضيعون، وهذا هو اللي وقع.

الدولة تيخصها تأخذ بعين الاعتبار هاذ الشيء اللي قلنا صحيح، وهذا الشيء اللي اسمعت ديال إلغاء الذعائر اللي تعطت للناس، خص يعاود يتراجع هاذك الشيء، وهذاك الشيء اللي اسمعت على الناس اللي كيجرسوا الغابة، ما يسمى (Les gardes forestiers)، احنا كقولوها بالدارجة ديالنا هاذوك الحراس ديال الغابة، فعلا ملي تيمشيو تيجرسوا الغابة وتوقع لهم شي نزاع مع شي واحد، كيسري عليهم القانون العادي وتوليو حتى هما في السجون وفي المشاكل، هذا حتى هو خصو يتراجع.

وبالنسبة بحال اللي قلت لهم في النهار ديال الغابة، قلت لهم الغابة

في محاربة الفساد، في محاولة الإصلاح، ولايني هاذ الشيء بكل صراحة آ الإخوان ماشي سهل، وهاذ ما عرفت دابا آش غادي نسميوهم، ابدتو كتحيدوا لنا المصطلحات، افهمتي ولا لا؟ هاذ العفاريات عفاريات حقيقة، حقيقة، حقيقة.

آه نعم، وأكلين الغابات، أنا ملي كندوز آ الإخوان، كم من مرة ملي كندوز من هنايا للراشيدية وتنشوف الغابات ديال الأرز وكتنصل بالمندوب السامي ديال المياه والغابات، وتيجي لعندي وتيعطيني تفاصيل، حتى هو تينقطع بشكل أو بآخر وتيعبر لي على... ولكن هاذي راه أساليب، ماشي بهاذ السهولة غادي نواجهو هاذ الفساد.

مادام اخترنا الاختيار ديال الاستقرار، مادام اخترنا الاختيار ديال الإصلاح في إطار الاستقرار، ولكن ابدت الأمور تتبدل، ابدت الأمور تتغير، ما ابقاوش حتى الناس كيسكتوا، المواطنين اللي كانوا قبل اليوم كيقافوا من ذوي النفوذ، حتى هما ما ابقاوش كيسكتوا، كل ساعة كتنشوفو حركة اجتماعية في مكان معين.

اليوم لا بد تفهمو بأن كين منطق جديد تبحم بلادنا، هاد المنطق تيفرض علينا اليوم باش نمشيو في الاتجاه ديال الصالح العام، نمشيو في الاتجاه ديال مراعاة المواطنين، هاذك المواطن المسكين العادي اللي كين تما في الأطلس، ولا في البرارك، ولا في الأحياء الهامشية، ولا في (les appartements)، ولا في (les villas) ديال آفا، كلهم بحال بحال، كلهم عندهم نفس القيمة، ويمكن لنا نقولو بلي هاذك ما اخذناش حقو، يمكن احنا وهاذوك الآخرين اخذنا حقنا، وخص لا بد اليوم نعطيوه الأذن ديالنا بعدا نسمعه آش كيقول، والثانية خصنا نفكرو فيه بالإمكانيات اللي عندنا وبالعلوم اللي اعطانا الله سبحانه وتعالى والتقدم اللي اعطانا باش تقربوه، ماشي غنسكنو المواطنين كلهم في آفا.

ولكن باش تقربوه باش يوقع واحد النوع ديال الانسجام في المجتمع ديالنا، ما يمكنش نسمحو باش يبقو هاذ التشنج اللي واقع في المجتمع ديالنا، خص الأمور تصحح لصالح الوطن، لصالح الاستقرار، لصالح الأشخاص الذين عندهم منافع، لأن الهرم آ الإخوان إلى ابغى الفوق ديالو يكون عالي، خص التحت ديالو يكون واسع، وإلى كان التحت ديالو ضيق والفوق ديالو عالي غادي يكون كيميل كل ساعة، وملي غادي يميل واحد النهار غادي يطيح لا قدر الله، وهذاك الشيء اعلاش ملي جات الرياح ديال 20 فبراير ريكبت البنية، ما كانش مفروض تربك البنية، كان مفروض نقولو ذاك الشيء اللي كقولو "سقف بيتي حديد ركن بيتي حجر، فاعصفي يا رياح واهطلي بالمطر".

هاذ الشيء اللي كان خصنا نقولو، ولكننا لم نكن قادرين على أن نقولها، ورغم ذلك الله لطف بنا، الحمد لله، اعطانا ربي ملك كان عندو الذكاء الكافي، ما كملاتش 20 يوم اععمل الخطاب ديال 9 مارس اللي حل الإشكالية الأساسية من الاستقلال حتى اليوم، في المطالب الدستورية

الوزراء ولا كل واحد الله يعاونوا في المجال ديالو، إلى وقف علي وجا عندي كيلقاني في جنبو، تنتحدى شي مسؤول في الحكومة ولا شي مندوب جا كيطلب مني شي حاجة وكان في الإمكان باش نساندو بها وما ساندتوش.

بما أن حتى المندوبين اللي كانوا قبل ما نجي أنا، وما شي أنا اللي طلبت التعيين دياهم، كحاسبهم أمام الله ويخرجوا للصحافة يقولوا هاذ الشي، واش لقاو مني المساندة في كل مجال جاو لعندي، وكذلك المسؤولين على المؤسسات الإدارية اللي تابعين لي والمؤسسات العمومية يقولوا هاذ الحقيقة هاذي، تنقول لهم أنا هانايا باش نعاونكم، أنا هنا باش نعاونكم، ولكن ملي تكون واحد الحاجة اللي غادي تجبد الصداق للبلاد كناخذ الاحتياط، لأن هاذي مسؤوليتي يا عباد الله الصالحين، خصني ناخذ الاحتياط، وما وقفنش هاذك الشي، أنا كنتنظر، لأنه كنتنظر هاذوك الناس وكنتنظر السيد المندوب باش نشوفو احنا وإياه إن شاء الله الرحمن الرحيم، ونظمتو هاذوك الناس بأنه في حالة ما إذا وقع التوقيع، ووقع التحديد ووقع التحفيظ، فإنه لن تضع أي من حقوقهم.

الناس عندهم تجربة مع الإدارة، عندهم تجربة سيئة مع الأسف الشديد، الأخ اللي تكلم السي الناصري المحترم، اللي تكلم على نمط جديد في الحكم، نمط جديد في التسيير الإداري عندو الحق، اليوم المواطن خصو يشعر باللي الحكومة.. أعمو عفوا، اسمح لي السي أعمو، يعني الناس اليوم محتاجين باش يطمئنتوا ويعرفوا باللي الحكومة لم تأتي باش تدير لهم قرار سري، أنا مازال ما اعرفنش هاذك المرسوم السري اللي تكلمت عليه، واش موقع أو غير موقع؟ ووقعو أنا؟

وشوف الله يخليك بجميع الأحوال باش نعرفو إلى كان ماشي معقول وفي جميع الأحوال ما خصهمش يفقدوا ذوك الناس الصلاحيات دياهم باش يستافدوا من ذاك المنطقة كما كانوا يستفيدون منها من قبل، لأن الدولة خصهم يفهموا واحد القضية أخرى، الدولة ملي كتحدد الملك الغابوي وملي كتحفظ الملك الغابوي، كتحفظ الملك الغابوي، تحفظه لهم وتحفظه للوطن، وتحفظه للمستقبل، لأن أصحاب النفوذ ما تعرفهمش كيفاش كيتصرفوا، في كل مرة يجدون سبيلا للوصول إلى المصالح.

الدولة مهما كانت يعني يقظة الدولة، راه أصحاب النفوذ عندهم أساليب، ولهذا ملي كتحفظ على الأقل كيكون ولي من الصعب جدا باش الناس يوصلوا للممتلكات العامة، فما كانش خص هاذ الشي هذا يتجبد هانايا، ولكن مع الأسف الشديد.

والسيد المندوب جا لعندي في قضايا تم إدارته، درت معه ذاك الشي اللي كان ما كانش من الممكن نديرو مع إدارة أخرى، نظرا للظروف الصعبة اللي كير منها الاقتصاد ديال البلاد.

طلبوا مني واحد العدد كبير ديال السيارات، كلو استجبت لهم، كلهم استجبت لهم، ودفعت وكتعرفوا كيفاش بعض المرات وزارة الداخلية ملي كتكون صعوبات كتبقي كتعطل ذاك الشي، دفعتم حتى اتخذوا القرار

كيخصها والبيئة كيخصها مناصلين، ما شي فقط موظفين، تيجبوا البيئة، تيجبوا الغابة، تيجبوا الطبيعة، تيجبوا الحيوانات، باش يبقي هاذ الشي كيف كان، ويبقى المغرب عندو واحد الجمالية، وبالمناسبة الحمد لله.

أما دابا إلى ابغينا نرجعو، آ الإخوان، للتحديد ديال الملك الغابوي، وأنا تأملت لأنه مع الأسف الشديد ما كانش واحد الأخ مستشار محترم يجيب إشكاليات مرتبطة بقضايا داخلية في الإدارة يطرحها هانايا، غادي اكونو مضطرين نبدو نعطيو تفاصيل اللي ما ابغينا نعطيها، لأنه داخلية في الإدارة، ولكن مع الأسف، آش غادي نديرو؟

تكلم الأخ المحترم على 50 مرسوم كينتظر التوقيع، فعلا مدة ما جانش المراسيم، لما تعينت كان من المفروض أولا وقبل كل شيء تحديد الملك الغابوي ينتهي منه 2011، قبل ما نجيو احنايا للحكومة، احنا ما تعينت هذه الحكومة حتى 3 يناير 2012، باقي ما كملاتش عام ونصف اللي الإخوان اللي زادونا واحد 6 أشهر في سبيل الله.

من بعد ما جيت جات 56 مرسوم، 6 منهم اللي كانوا ما فيهمش مشكل وفتحتم، واحد مع الأسف الشديد ناس في اشتوكة آيت باها علقوه قبل ما نوقعو، أنا هاذ الشي هذا لو كنت غادي نسيء الظن غادي ندير عليه فضيحة، ولكن ما قلتها حتى شي واحد، ولهذا خص السيد المستشار المحترم إلى كان عندو شي مشكل مع شي نائب برلماني، مع شي نائب في مجلس النواب يصفيه معه، أما رئيس الحكومة ما كيحتاجش لنائب في مجلس النواب يتكلم باسميتو، وهو كيتكلم باسمية النائب البرلماني المحترم إلى ابغي، أما الآخر كيقول اللي ابغي، ولا إلى كان شي واحد قال شي حاجة في شي جريدة أنا ما شي مسؤول عليها، أنا مسؤول على الكلام اللي تنقول، وأنا اللي كتمثل الحكومة ديالي.

فإلى كان شي واحد قال شي حاجة، أنا ما قلت على السيد المندوب المحترم حتى شي حاجة، اللي وقع هو أنه ملي سولت السيد المندوب المحترم، قال لي أودي العادة ديالنا كنشرو هاذوك لأنه كان التوقيع عليهم إجراء إداري، فقلنا أمين، وما جبدناش الموضوع، ولكن المشكل ما شي هو هذا، المشكل هو أن هاذك المرسوم لما تعلق أثار مشكلة في اشتوكة آيت باها، ناضت ضجة، كانت تشتعل النار، وكنا حديثي عهد بالمرحلة ديال 20 فبراير، ما دام عزيز علينا نبقاو نكررو هاذ الرقم، وقولوا باللي شي وحدين كينتميو لذيك المرحلة، وشي وحدين جاو من بعد منها.

وطبيعة الحال أنا كمسؤول على الحكومة ومكلف بمراعاة السلم الاجتماعي، ما ابغيتش نزيد نوقع حتى نعرف أشنو كين، وجاو الناس عندي، وسمعت لهم، ولقيتهم بأنهم متخوفين، وأنهم كيدعي البعض منهم أنهم كيملكوا الأرض، وأنهم وقع التحديد في الغيبة دياهم، واستدعيت السيد المندوب اللي ما كيلقي مني إلا المساعدة.

أنا الإخوان خصكم تعرفوا كيفاش كمشي الحكومة ديالي، أنا ما كنتدخلس في كل واحد أشنو كيدير، أنا كنفوض للإخوان المندوبين ولا

معهم.

نفس الشيء، وأما فيما يخص إلى ابدينا كندخلو اهنايا، واحد الموظف اعلاش ما عيناهش مفتش، ونبدأو نقولو أشياء غير معقولة، راه ماشي معقول، راه الإدارة عندها أساليب باش كتخدم، وكتطلب معلومات على الناس، وعينا لحد الآن، ملي داز المرسوم، ملي داز القانون ديال التعيين في المسؤوليات الكبرى، عينا حوالي 200 واحد تقريبا بدون تحفظ، ولكن راه احنا عندنا دولة، وعندنا وسائل وعندنا أجهزة، ملي تيكون شي تحفظ كنتحفظو حتى احنا، ولا ملي كتكونو كنتنظرو المعلومات، وما يمكنش هاذ الشي هذا، ما يمكنش يجي لهنايا بالخصوص، لا هاذ السيد المندوب ولا هاذ الإدارة ولا هاذ الشخص يبدأ يتطرح هاذ الشي اهنايا لأن هذا ما كيليقش، هاذ الإشكاليات خصها تحفظ الحرمان ديال الناس.

فلهنا، كل واحد ابغى يجي لهنايا تيخصو كيكون كيرد البال أشنو كيقتول ويرد البال أشنو كيدير.

كنتأسف مع الأخ اللي تكلم على شفشاون، أنا نتعرف على شفشاون من الدراسة، اقرت عليها، هاذيك مدينة في الحقيقة تفقد الإنسان الصواب بجالها ومنطقها كانت شيئا رائعا، كانت غابوية فعلا، ولكن إن شاء الله الرحمن الرحيم إلى ابغى الله سبحانه وتعالى، أنا قلت لكم واحد الرقم مهم جدا، وهو أنه انعكست الرقم، كنا كنفقدو 0,1% في السنة، الآن كترنجو 0,2% في السنة، وما يمكننا إلا نهنيو المندوبية السامية للمياه والغابات والسيد المندوب على هاذ الإنجاز، لأن هذا مهم جدا، معنى أنه راه باقي كنفقدو، ولكن في نفس الوقت اللي كنفقدو كنعطيو أكثر من ذاك الشي اللي...

اتفقنا باش نبدأو نديرو 50 ألف، كنديرو 37 ألف اجمال اللي قال الأخ المستشار المحترم، هذا يعتبر شيء مهم جدا، وهاد الشي هذا خصو يزيد. بطبيعة الحال، كتنقولوا الإمكانيات موجودة، الإمكانيات موجودة، ولكن ماشي...

ابغيت نختم بواحد القضية، لا الإخوان ديال ديال المياه والغابات، ولا مختلف المسؤولين في مختلف الإدارات، واحد الحاجة اللي خصهم يفهموها،

ما احنا جينا إلا لخدمة هاذ الشعب، يخلصنا العلاقات اللي تكون ترتبطنا معه علاقات ديال الاحترام والتقدير، علاقات ديال الإنصات المتبادل، وعلاقات ديال الإشتراك، خص المواطنين العاديين، هاذك السيد اللي في اشتهوك آيت باها، ولا اللي في آيت باعمران، ولا اللي في الريف، ولا اللي في المعمورة، خاص نعطيوه الوقت ونشرحو لو ونفهموه، ما يمكنش يعرف باللي المصلحة ديالو والديمومة ديال الغابة في صالحو ويكون ضدها، ونشركوه، والتدبير اللي دارت الحكومة السابقة ديال أيام التناوب، ديال 250 درهم للهكتار، الناس المحيطيين بالغابة هما يدافعوا عليها، هاذك واحد التدبير ممتاز ورائع، وغادي في هاذ المنطق.

واحنايا ماشي باش غزيدو ولا نقصو، غادي نشوفو، على حساب الإمكانيات ديال الدولة، ولكن هذا منطق اللي تيخصو يستمر، ولكن يسمحوا لي الإخوان الساكنة، يسمحوا لي عموم المواطنين، ماشي كلشي المواطنين كيتجاوبوا بالطريقة اللي كيخص، كذلك الدولة ملي تكون منصفة، ملي تكون عادلة، ملي تكون مستقيمة، ملي ما تكونش إذا سرق فيهم الضعيف قطعوه، وإذا سرق فيهم الشريف تركوه، كما قال صلى الله عليه وسلم، إنما أهلك من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الضعيف قطعوه وإذا سرق فيهم الشريف تركوه، ملي تكون هكذا يجب كذلك أن تكون صارمة، لأنه ما يمكنش، خصنا نحددو الملك الغابوي اللي ابقى لنا، وما ابقاوش بزاف، 2 مليون ديال الهكتار خصنا نحددوه، وخصنا نحفظوه حفظا له حتى لا يقع له ما وقع للملايين الهكتارات الأخرى.

في هاذ الإطار، لابد من للمواطنين أن يتعاونوا، ولكن لابد للدولة أن تكون كذلك صارمة، وفي الوقت الذي سوف يكون من اللازم أن نكون صارمين، سوف نكون صارمين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، شكرا للجميع على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

رفعت الجلسة.